

المحور الثالث: حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

تبرز مناقشات مجلس الشعب للحسابات الختامية للدولة كل عام الدور الدستوى الهام الذى يضطلع به المجلس فى الرقابة على السياسات المالية للدولة، وذلك من خلال نظر تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وما يرصده من ملاحظات حول أعمال السلطة التنفيذية خلال عام مالى. وقد نظر المجلس خلال دور الانعقاد محل الدراسة الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهو العام الثانى من الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢)، حيث أحال المجلس فى جلسته المعقودة فى ٢٠٠٩/١١/١١ مشروع قانون يربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإدارى، الإدارة المحلية، الهيئات الخدمية)، ومشروعات قوانين يربط حساب ختامى الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربى، والخزانة العامة عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى لجنة الخطة والموازنة لبحثها ودراستها وإعداد تقارير عنها تعرض على المجلس.

ونستعرض فيما يلى التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩/٢٠٠٨، والمتضمن أهم ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات والتعقيب عليها، وأخيراً نتناول مناقشات مجلس الشعب حول تقرير اللجنة وتعقيب الحكومة عليها.

أولاً: تقرير لجنة الخطة والموازنة^{٦٠}

فى إطار دراستها لمشروع قانون ربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، عقدت لجنة الخطة والموازنة أثنى عشر اجتماعاً خلال الفترة من ٢٠٠٩/١٢/١٠ وحتى ٢٠١٠/٢/١٦، بحضور رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات وقيادات الجهاز، ووزراء المالية، الدولة للتنمية الاقتصادية، البترول، الإسكان، التجارة والصناعة، الدولة للتنمية المحلية، الدولة للتنمية الإدارية، الموارد المائية والرى وقيادات تلك الوزارات.

وبعد أن ناقشت لجنة الخطة والموازنة مشروع قانون ربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، واستمعت إلى ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات، وإيضاحات الحكومة بشأنها، أعدت اللجنة تقريراً تفصيلياً عن الحسابات الختامية للدولة وكذلك مشروعات القوانين المرتبطة بها. وقد تضمن التقرير الإطار الكلى لحساب ختامى الموازنة العامة للدولة، وهيكل المصروفات والإيرادات، وكذا حساب ختامى موازنات الهيئات الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى، وتقييم اللجنة لأداء خطة التنمية، ورصدت أهم ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وردود وزارة المالية ورأى اللجنة بشأنها.

ونعرض فيما يلى لأهم ما تضمنه التقرير العام بشأن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، على النحو التالى:

القسم الأول: حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

عكس التقرير التوجه الجديد فى إعداد وتبويب الموازنة العامة للدولة، واستخدام أوجه التحليل المختلفة لعرض جانبى الاستخدامات والموارد والوقوف على كافة عناصر وبنود الإنفاق العام والعناصر التوازنية للموازنة العامة للدولة.

^{٦٠} التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

أولاً: الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة

أشار التقرير إلى أن الربط الأصلي للاستخدامات العامة في موازنة العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ قدر بنحو ٣٧٩,٣ مليار جنيه، في حين بلغت القيمة الفعلية للاستخدامات العامة نحو ٣٧٤,٧ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٨١ مليار جنيه عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بنسبة بلغت ٢٧,٦%. وقد جاء توزيع هذه الاستخدامات على أبواب المصروفات العامة المختلفة بقيمة ٣٥١,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى الاعتمادات المخصصة لحيازة الأصول المالية والتي بلغت نحو ٤,٩ مليار جنيه واعتمادات سداد القروض والتي تربو على ١٨,٣ مليار جنيه.

كما قدر الربط الأصلي لجملة الموارد العامة في موازنة العام المالي ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ٣٧٩,٣ مليار جنيه، في حين بلغت الحصيلة الفعلية لهذه الموارد نحو ٣٧٤,٧ مليار جنيه. وقد جاء توزيع هذه الموارد على أبواب الإيرادات العامة المختلفة بقيمة ٢٨٢,٥ مليار جنيه، ومنتجات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بقيمة ٢,٢ مليار جنيه. وقد تم تمويل الفجوة بين حصيلة هذه الموارد والاستخدامات العامة من خلال الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم بقيمة ٩٠,٠ مليار جنيه.

ثانياً: هيكل المصروفات والإيرادات العامة

التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة

استعرضت اللجنة التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة الذي يشتمل على عشرة قطاعات هي: الحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والشباب، والثقافة الدينية، والشئون الاقتصادية، والخدمات العامة، والدفاع والنظام العام وشئون الأمن العام، وقد جاء توزيع المصروفات العامة على أهم هذه القطاعات كما يلي:

- بلغت قيمة الإنفاق الفعلي على قطاع الحماية الاجتماعية نحو ١١٨,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٨٦,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أي بزيادة حوالى ٣٢,٠ مليار جنيه بنسبة ٣٧,٢%. وقد تم توجيه نحو ٦٢,٧ مليار جنيه من إنفاق قطاع الحماية الاجتماعية لمواجهة مصروفات دعم المنتجات البترولية، ونحو ٢١,١ مليار جنيه لدعم السلع التموينية. كما تم تخصيص نحو ٢٦,٨ مليار جنيه مساهمة لصناديق المعاشات وتقديم المزايا الاجتماعية المختلفة، مثل معاش الضمان الاجتماعى ومعاش الطفل.

- وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم، قد بلغت قيمة الاعتمادات المنصرفة على تطوير العملية التعليمية نحو ٣٩,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٣٣,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أي بزيادة بلغت ٦,٢ مليار جنيه بنسبة ١٨,٤%. وقد استحوذ التعليم قبل الجامعى على نسبة ٦٣,٠% من إنفاق قطاع التعليم.

- وبلغت قيمة الإنفاق الفعلي على قطاع الصحة نحو ١٥,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٠٨ مقارنة بنحو ١٣,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧/٠٧، أي زيادة حوالى ٢,٦ مليار جنيه بنسبة ١٩,٩%.

- وبلغت قيمة الإنفاق الفعلي على قطاع الإسكان والمرافق نحو ١٨,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ١٣,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧/٠٧، أي بزيادة حوالى ٤,٣ مليار جنيه بنسبة ٣١,٣%، هذا إلى جانب الإنفاق على حماية البيئة والذي بلغ حوالى ١,٣ مليار جنيه في ٢٠٠٩/٠٨ مقارنة بنحو ٠,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٧/٠٧.

- كما بلغ حجم الإنفاق على الشئون الاقتصادية في السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٢٣,٠ مليار جنيه، مقابل نحو ١٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٠٧، بزيادة ٤,٤ مليار جنيه بنسبة ٢٣,٦%.

وقد تركزت مصروفات قطاع الشؤون الاقتصادية في الإنفاق على الزراعة والرى والإنتاج الحيوانى والصيد بقيمة ٧,٢ مليار جنيه، كما بلغ نصيب خدمات النقل نحو ٥,٦ مليار جنيه.

- تتولى الموازنة الإنفاق على العديد من الخدمات العامة، والتي تشمل بصفة رئيسية سداد فوائد الدين العام الحكومى والإنفاق على الأجهزة التشريعية والتنفيذية والشؤون المالية والشؤون الخارجية. وقد بلغ الإنفاق على الخدمات العامة فى السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٨٢,٧ مليار جنيه مقابل ٧١,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٠٧، بزيادة بلغت ١٠,٩ مليار جنيه بنسبة ١٥,٢%. ولقد استحوذت مدفوعات فوائد الدين العام على نحو ٥٢,٥ مليار جنيه من إنفاق قطاع الخدمات العامة فى السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨.

التقسيم الاقتصادى للمصروفات العامة

عرضت اللجنة بالتحليل المصروفات العامة، وفقاً لنتائج تنفيذ موازنة العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨، على النحو التالى:

- بلغ المنفق على الأجور وتعويضات العاملين فى العام المالى ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٧٦,٢ مليار جنيه، بزيادة حوالى ١٣,٤ مليار جنيه مقارنة بالسنة المالية ٢٠٠٨/٠٧ بنسبة ٢١,٢%.

- بلغت المصروفات المخصصة لشراء السلع والخدمات فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ٢٥,١ مليار جنيه، بزيادة تبلغ نحو ٦,٦ مليار جنيه مقارنة بالعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

- وبلغ المنفق على فوائد الديون الخارجية والمحلية فى عام ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٥٢,٩ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٢,٣ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٨/٠٧ بنسبة ٤,٥%.

- استحوذت الاعتمادات المخصصة للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية على نحو ٣٦,١% من إجمالى المصروفات العامة فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، حيث بلغت المصروفات المخصصة لهذا الغرض نحو ١٢٧,٠ مليار جنيه، وقد بلغت مصروفات الدعم وحدها نحو ٩٣,٨ مليار جنيه، تليها المزايا الاجتماعية ٢٨,٧ مليار جنيه، ثم المنح ٤,٢ مليار جنيه، ثم الاحتياطات والاعتمادات الإجمالية بنحو ٠,٣ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بدعم المنتجات البترولية، فقد ارتفعت قيمة دعم المنتجات البترولية فى العام المالى ٢٠٠٩/٠٨ إلى نحو ٦٢,٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٦٠,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٨/٠٧، وأشارت اللجنة إلى أن الدعم الموجه للسولار يستحوذ على نحو ٥٨,٩% من دعم المنتجات البترولية فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فى حين بلغ نصيب البوتاجاز نحو ١٦,٩% من قيمة هذا الدعم، والبنزين نحو ١٠,٤%، كما بلغ النصيب النسبى لكل من الغاز الطبيعى والمازوت نحو ٧,٢% و ٦,٤% على التوالى.

وبلغ المنصرف على دعم السلع التموينية خلال العام المالى ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٢١,١ مليار جنيه، مقارنة بما يقرب من نحو ١٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٠٧.

- بلغت المصروفات الأخرى فى العام المالى ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٢٧,٠ مليار جنيه بارتفاع قدره ٣,١ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

- وفقاً لنتائج تنفيذ موازنة العام المالى ٢٠٠٩/٠٨، بلغ المنصرف الفعلى على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نحو ٤٣,٤ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٩,٢ مليار جنيه مقارنة بعام ٢٠٠٨/٠٧.

الإيرادات العامة للدولة

قدر الربط الأصلي للإيرادات العامة للدولة في موازنة العام المالي ٢٠٠٩/٠٨، بقيمة ٢٧٦,٨ مليار جنيه وتشير نتائج التنفيذ الفعلي للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إلى تحقيق إيرادات فعلية بلغت قيمتها نحو ٢٨٢,٥ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٦١,١ مليار جنيه عن السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧، بنسبة بلغت ٢٧,٦%. وأنه بالنظر إلى تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠٠٩/٠٨)، فقد لاحظت اللجنة زيادة الإيرادات خلال هذه الفترة بنحو ١٧١,٦ مليار جنيه بمتوسط معدل نمو سنوي ٢٣,٤%. وقد تركزت هذه الزيادة في الإيرادات الضريبية وعوائد الملكية من البترول وقناة السويس، وتشتمل تلك الإيرادات على ما يلي:

- **الضرائب**، قدر الربط الأصلي للإيرادات من الضرائب التي كان من المستهدف تحصيلها في موازنة العام المالي ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ١٦٦,٦ مليار جنيه، في حين بلغت الإيرادات الفعلية من الضرائب نحو ١٦٣,٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢٦,٠ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٨/٠٧ بنسبة ١٩%. وفي ضوء هيكل الإيرادات من الضرائب في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، تشكل الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٤٩,٢% من إجمالي الإيرادات الضريبية، تليها الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٣٨,٤%، ثم ضرائب التجارة الدولية بنسبة ٨,٦%، والضرائب الأخرى بنسبة ٢,١%، والضرائب على الممتلكات بنسبة ١,٧% من الإجمالي.

- **المنح**، قدر الربط الأصلي للإيرادات من المنح في موازنة العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بما يقرب من ٥,٦ مليار جنيه، وقد بلغ المحقق فعلياً في هذا العام نحو ٨,٠ مليار جنيه. ويشير تطور الأهمية النسبية للمنح على مستوى الجهات المانحة إلى تركزها في المنح من الحكومات الأجنبية، التي تمثل نحو ٩٤,٤% من إجمالي المنح في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، في حين تشكل المنح من المنظمات الدولية والجهات الحكومية الأخرى نحو ٥,٦% من المنح.

- **الإيرادات الأخرى**، بلغت الإيرادات الأخرى في عام ٢٠٠٩/٠٨ نحو ١١١,٣ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢٨,٦ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٨/٠٧ بنسبة ٣٤,٥%. وفيما يتعلق بتوزيع الإيرادات الأخرى على المجموعات الرئيسية المكونة لها، يلاحظ اتجاه عوائد الملكية إلى الارتفاع الكبير في السنوات المالية الأخيرة نتيجة زيادة قيمة الفوائض المحولة من هيتي البترول وقناة السويس، وكذلك تحقيق إيرادات من رخص الأسمنت والحديد.

المتأخرات المستحقة للحكومة

بلغ رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة في ٢٠٠٩/٦/٣٠ نحو ٩٩,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٠١,١ مليار جنيه في ٢٠٠٨/٦/٣٠، ويلاحظ أن الجانب الأكبر من المتأخرات المستحقة للحكومة هي متأخرات طرف وحدات القطاع العام والهيئات الاقتصادية، منها:

- ٣١,٠ مليار متأخرات لوزارة المالية يخص معظمها قطاع الكهرباء نتيجة قروض معاد إقراضها وضمانات لتنفيذ وإنشاء محطات القوى الكهربائية، وكذلك المتأخرات المستحقة على الهيئات الاقتصادية.

- ١٨,٥ مليار جنيه من متأخرات ضريبية لمركز كبار الممولين مستحقة طرف وحدات القطاع العام والهيئات الاقتصادية والبنوك وغيرها من الوحدات بخلاف القطاع الخاص، في حين تصل المتأخرات المستحقة على القطاع الخاص لصالح مركز كبار الممولين إلى نحو ٦,٥ مليار جنيه، منها ٥,٨ مليار جنيه ضرائب متنازع عليها.

- أما متأخرات مصلحة الضرائب على المبيعات، وقيمتها ١,٦ مليار جنيه، منها ١,٥ مليار جنيه متأخرات مستحقة على القطاع الخاص، إلا أن النسبة الأكبر من هذه المتأخرات هي متأخرات متنازع عليها (٩٩٢,٠ مليون جنيه) أو متأخرات مرتبطة بضريبة إضافية أو أقساط سلع رأسمالية وغيرها بقيمة ٢٨٦,٥ مليون جنيه. أما متأخرات الضريبة على المبيعات المستحقة على القطاع الخاص وغير المتنازع عليها فتبلغ نحو ٢٣٨,٠ مليون جنيه بنسبة ١٥% من المتأخرات الضريبية للمصلحة.

الفائض (العجز) النقدي

أكد التقرير أنه في ضوء تطور الإيرادات والمصروفات بالموازنة العامة للدولة (٢٠٠٥/٢٠٠٤ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨)، يتضح تصاعد القيمة المطلقة للعجز النقدي للموازنة من نحو ٥٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ٦٩,٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وأنه على الرغم من الزيادة في القيمة المطلقة للعجز النقدي للموازنة العامة إلا أن نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي تأخذ اتجاهاً تنازلياً خلال السنوات المالية الأخيرة، نتيجة التوجه الذي تتبناه الحكومة باتخاذ تدابير مستمرة نحو ضبط عجز الموازنة من خلال محاولة تعظيم بعض مصادر الإيرادات العامة مع تحقيق زيادات متوازنة في المصروفات. وأشارت اللجنة أنه وفقاً لمقياس ميزان التشغيل Operating Balance (والذي يشير إلى العلاقة بين المصروفات بعد استبعاد شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) والإيرادات بعد استبعاد الإيرادات المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية)، فإن عجز العمليات التشغيلية للحكومة يبلغ نحو ٣٥,٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٤% مقارنة بنحو ٦,٠% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. ووفياً يتعلق بمؤشر العجز الأولي "Primary Deficit": فقد بلغت المصروفات العامة نحو ٣٥١,٥ مليار جنيه، منها مدفوعات فوائد بنحو ٥٢,٨ مليار جنيه، وعليه فإن المصروفات بدون مدفوعات الفائدة تبلغ ٢٩٨,٧ مليار جنيه، وبلغت الإيرادات العامة نحو ٢٨٢,٥ مليار جنيه منها فوائد محصلة بنحو ٤,٨ مليار جنيه، وبالتالي فإن الإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة تبلغ نحو ٢٧٧,٧ مليار جنيه، وفي ضوء ما سبق، فقد شهدت السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تحقيق عجزاً أولياً بلغ نحو ٢١,٠ مليار جنيه، يمثل نحو ٢,٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: صافي الحيازة من الأصول المالية

- بلغ المنصرف الفعلي على حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية نحو ٤,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٠٨، مقارنة بنحو ١,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٠٧، حيث ترجع هذه الزيادة إلى توجيه نحو ٣,٨ مليار جنيه مساهمات من الخزنة العامة لتصحيح الهياكل التمويلية لبعض الهيئات الاقتصادية.

- وبلغت المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية في عام ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٢٢٦٨,٢ مليون جنيه، مقارنة بنحو ٢٣٢٣,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٠٧، ويرجع الانخفاض بصفة رئيسية إلى عدم تحقيق حصيلة الخصخصة للإيرادات المستهدفة منها.

- وأشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من ارتفاع قيمة العجز الكلي للموازنة من نحو ٥١,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى نحو ٧١,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فإن نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي تشهد اتجاهاً تنازلياً خلال السنوات الخمس الأخيرة. فقد انخفضت تلك النسبة من ٩,٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٦,٩% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

- وأكدت اللجنة على أن إدارة المالية العامة في مصر قد نجحت في الحفاظ على استقرار نسبة عجز الموازنة عند معدلات أقل من ٧% للناتج بالرغم من الأزمة العالمية، في حين أن هذه

النسبة ارتفعت بشكل واضح في العديد من الدول المتقدمة ومنها اليونان ١٢,٧%، وإيرلندا ١٢,٥%، وبريطانيا ١٢%، وأسبانيا ١٠,٦%، والولايات المتحدة ٩%.

رابعاً: صافي الاقتراض وسداد القروض

- شهدت السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ سداد نحو ١٨,٣ مليار جنيه قروض محلية وأجنبية، فضلاً عن الحصول على تمويل من خلال الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية (بخلاف الأسهم) بما يبلغ نحو ٩٠,٠ مليار جنيه، بزيادة حوالى ٢٠ مليار جنيه مقارنة بعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بنسبة ٢٨,٥%. وفي ضوء التوزيع النسبي يلاحظ أن المصادر الأجنبية تمثل نحو ١,٤% من الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ في حين تمثل المصادر المحلية نحو ٩٨,٦% والجانب الأكبر منها يأتي من إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم.

- وفيما تعلق بتحليل الدين العام الحكومي، أوضحت اللجنة أن الدين العام الحكومي هو ما تلتزم وزارة المالية بسداده، وبالتالي لا يتضمن ديون الهيئات الاقتصادية وينقسم الدين العام الحكومي إلى دين حكومي داخلي ودين حكومي خارجي، وقد بلغ صافي مركز الدين العام الحكومي في ٢٠٠٩/٦/٣٠ نحو ٧٠٥,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٦٢٤,٥ مليار جنيه في ٢٠٠٨/٦/٣٠ بمعدل زيادة ١٣,٠%. ويشمل نحو ٥٦٢,٣ مليار جنيه صافي الدين الحكومي المحلي، و١٤٣,٢ مليار جنيه رصيد الدين الخارجي الحكومي.

- كما بلغ رصيد الدين العام المحلي في ٢٠٠٩/٦/٣٠ نحو ٧٦١,٦ مليار جنيه بنسبة ٧٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي وهو يشمل (٥٦٢,٣ مليار جنيه صافي الدين الحكومي المحلي - ٥٢,٣ مليار جنيه مديونية الهيئات العامة الاقتصادية - ١٤٧,٠ مليار جنيه صافي مديونية بنك الاستثمار القومي)، مقارنة بنحو ٦٦٦,٧ مليار جنيه في ٢٠٠٨/٦/٣٠ بنسبة ٧٤,٤% من الناتج. لذا يلاحظ أنه على الرغم من الزيادة في القيمة المطلقة للدين العام المحلي فإن النمو الذي حققه الاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة قد ساعد على تراجع نسبة الدين للناتج.

- وبلغ رصيد الدين الخارجى لمصر فى نهاية يونيو ٢٠٠٩ نحو ٣١,٥ مليار دولار، وبما يعادل نحو ١٧٦,١ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٣٣,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠٠٨، بانخفاض قدره نحو ٢,٤ مليار دولار، وهو الأمر الذى أرجعه البنك المركزى المصرى بصفة رئيسية إلى تراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكى بنحو ١,٣ مليار دولار، بالإضافة إلى صافى سداد القروض والتسهيلات بقيمة ١,١ مليار دولار (نتيجة استخدام نحو ٢,٤ مليار دولار من القروض والتسهيلات وسداد أقساط بنحو ٣,٥ مليار دولار). وتستحق معظم هذه المديونية على القطاع العام بقيمة تصل إلى نحو ٢٩,٧ مليار دولار بنسبة ٩٤,٢% من إجمالي رصيد الدين العام الخارجى، أما مديونية القطاع الخاص فقد بلغت نحو ١,٨ مليار دولار بنسبة ٥,٨%.

القسم الثانى: حساب ختامى موازنات الهيئات الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج

الحربى

- أشارت اللجنة إلى أن نتائج التنفيذ الفعلى لختاميات الهيئات الاقتصادية للعام المالى ٢٠٠٩/٠٨ توضح أن جملة الإنفاق بلغت نحو ٥١٩,٥ مليار جنيه (منها إنفاق جارى ٣٥٢,٧ مليار جنيه، وإنفاق رأسمالى ١٦٦,٨ مليار جنيه)، بنقص عن الربط الأسمى بنحو ١٢,٦ مليار جنيه بلغت نسبتها ٢,٤%، وبانخفاض عن الربط المعدل بنحو ٨٣,٣ مليار

جنيه بنسبة ١٣,٨%. كما بلغت الحصيلة الفعلية للإيرادات نحو ٤١٥,٥ مليار جنيه، بنقص عن الربط الأصلي بنحو ٣٢,١ مليار جنيه بنسبة ٧,٢%، وبانخفاض عن الربط المعدل بنحو ٧٢,٤ مليار جنيه بنسبة ١٤,٨%. وقد نتج عن هذا ارتفاع العجز الكلى الفعلى إلى نحو ١٠٤,٠ مليار جنيه، بزيادة عن الربط الأصلي بنحو ١٩,٥ مليار جنيه، فى حين تراجع العجز عن الربط المعدل بنحو ١١,٠ مليار جنيه، وقد تم تمويل العجز الكلى الفعلى من القروض والتسهيلات الائتمانية وزيادة الدائنين والبنوك الدائنة بنحو ٥٨,٠ مليار جنيه بنسبة ٥٥,٧%، ليصبح العجز الصافى الفعلى لختامى موازنات الهيئات الاقتصادية عام ٢٠٠٩/٠٨ قبل الإعانة والمساهمة ٤٦,٠ مليار جنيه. وقد بلغت الإعانة المستحقة لبعض الهيئات نحو ٩٦,٣ مليار جنيه، وبلغت مساهمة الدولة لتمويل استثمارات التطوير والتحديث ١,٧ مليار جنيه، ومساهماتها لتمويل عجز التحويلات الرأسمالية لبعض الهيئات نحو ٢ مليار جنيه، وبذلك بلغ الفائض الكلى الفعلى قبل الضريبة نحو ٥٤,٠ مليار جنيه، تم توزيعه بين: فائض الحكومة المستحق للموازنة العامة بنحو ٣٣,٧ مليار جنيه، وفائض باقى البنود ٤,٦ مليار جنيه، والضرائب الداخلية ورسوم تنمية الموارد ١٩,٤ مليار جنيه، ليلبغ صافى العجز الجارى لختامى موازنات الهيئات العامة الاقتصادية عام ٢٠٠٩/٠٨ نتيجة هذه التوزيعات ٣,٧ مليار جنيه.

- وفيما يتعلق بحساب ختامى الهيئة القومية للإنتاج الحربى، أوضح التقرير أن جملة الاستخدامات/ إيرادات الهيئة فى ختامى ٢٠٠٩/٠٨ بلغت نحو ٤٠٩,٧ مليون جنيه فى مقابل ٢٤٧,٥ مليون جنيه فى ختامى ٢٠٠٨/٠٧، بنسبة زيادة ٦٥,٥%.

القسم الثالث: تقييم أداء خطة التنمية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

وفى إطار تقييمها لأداء خطة التنمية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، نبهت اللجنة إلى أن العام المالى المشار إليه وهو العام الذى شهد اندلاع الأزمة الاقتصادية فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٨، فوفقا لتقارير صندوق النقد الدولى، عانى الاقتصاد العالمى من انكماش الناتج بنسبة ١,١% خلال عام ٢٠٠٩. وذكرت أن الاقتصاد المصرى تأثر مثله مثل باقى الاقتصاديات العالمية بتلك الأزمة، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادى للناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد الوطنى إلى ٤,٧% بعد أن كان قد تجاوز الـ ٧% فى العامى السابقين. وتشير نتائج التنفيذ الفعلى لخطة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق وبالأسعار الجارية من ٨٩٥,٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ١٠٣٨,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وباستبعاد أثر تغير الأسعار، تنخفض المعدلات الحقيقية لنمو الناتج من نحو ٧,٢% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى نحو ٤,٧% فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وبتحليل الناتج المحلى الإجمالى من منظور الإنفاق، رصدت اللجنة الأثر الفاعل للطلب الاستهلاكى على الناتج المحقق فى عام ٢٠٠٩/٠٨، حيث يمثل الطلب الاستهلاكى المحفز الرئيسى للنمو الاقتصادى، يليه الإنفاق الاستثمارى، وأنه على الرغم من تراجع نصيبه من الناتج فإنه مازال يلعب دور هام فى النمو الاقتصادى. كما لاحظت تنامى الاستثمارات الحكومية، وذلك فى إطار السياسات التى اتخذتها الدولة لمواجهة الآثار الانكماشية المترتبة على الأزمة العالمية ولمواجهة أى انخفاض فى الاستثمارات الخاصة. كما انكشفت فجوة صافى الصادرات من ٤,٧% فى العام السابق إلى ٢% فى العام الحالى معوضا بذلك الانخفاض الحادث فى الإنفاق الاستثمارى.

وأشارت اللجنة إلى أن الاستهلاك النهائى بلغ نحو ٨٢,٥% من الناتج فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وهنا رصدت اللجنة مردود النمو على مدار السنوات الأخيرة والذى أدى إلى زيادة متوسط

الدخل السنوى ليصل فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ١٣,٧ ألف جنيه فى مقابل ١٢,٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

كما أشارت اللجنة إلى انعكاس تداعيات الأزمة العالمية على منظومة الاستثمارات الكلية فى الاقتصاد المصرى، حيث تراجعت مساهمة الاستثمار فى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ١٩,٥% مقارنة بنحو ٢٢,٥% فى العام السابق. وقد بلغت جملة الاستثمارات الفعلية المنفذة خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ١٩٧,١ مليار جنيه مقارنة بالاستثمارات التى كانت مخططة لهذا العام والتى كانت تبلغ نحو ٢١٩,٢ مليار جنيه. وأشارت اللجنة إلى زيادة الاستثمارات الحكومية لتبلغ نحو ٤٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل نحو ٣٤,٢ مليار جنيه فى العام السابق، حيث تم تخصيص استثمارات حكومية إضافية قدرها ١٠,٢ مليار جنيه لتنشيط السوق المحلى. ورصدت اللجنة انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتى بلغت نحو ٨,١١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩/٠٨ بنسبة انخفاض بلغت نحو ٣٨,٨% مقارنة بالعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ويأتى ذلك الانخفاض متسقا مع ظروف الأزمة الاقتصادية.

وعن صافى الإنفاق على التجارة الخارجية، رصدت اللجنة تحول الفائض فى رصيد المعاملات الجارية إلى عجز بلغ ٤,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩/٠٨ مقارنة بفائض قدره ٨٨٨,٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وهو الأمر الذى يرجع إلى تراجع فائض الميزان الخدمى بنحو ١٦,٥%، وارتفاع عجز الميزان التجارى بنسبة ٧,٥%. وفى هذا السياق، وفى إطار قراءة اللجنة لمكونات الميزان التجارى السلعى، فقد رصدت انخفاض مدفوعات الواردات إلى ٥٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٠٨ مقارنة بنحو ٥٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٠٧، بنسبة انخفاض ٤,٦%، بينما انخفضت حصيلة الصادرات بنحو ١٤,٣% فى العام ذاته. وقد انخفضت الصادرات السلعية بنحو ملموس فى عام ٢٠٠٩/٠٨ لتبلغ نحو ٢٥,٢ مليار دولار مقابل ٢٩,٤ مليار دولار فى العام السابق، بمعدل انخفاض بلغ نحو ١٤,٣%. هذا وتمثل الصادرات البترولية نحو ٤٣,٧% من جملة الصادرات السلعية، فى مقابل ٥٦,٣% صادرات غير بترولية. وتأسيسا على ما سبق، فقد حقق صافى الصادرات (جملة الصادرات مطروحا منها جملة الواردات) نسبة سالبة تعادل ١٣,٣% من الناتج المحلى الإجمالى خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وهنا تؤكد اللجنة، فى ضوء تحليلها لهيكل الواردات خلال عام ٢٠٠٩/٠٨، أن زيادة الواردات إنما ترجع بشكل أساسى إلى تنامى أهمية السلع الاستثمارية والوسيطية، حيث شكلا معا نحو ٥٣,٥% من جملة الواردات السلعية خلال عام ٢٠٠٩/٠٨، تليها السلع الاستهلاكية بنحو ١٩,١%، والمواد الخام بنسبة ١٢,٨%. أما مجموعة الوقود والزيوت المعدنية فلم تتعد واردتها ٩,٧% من جملة الواردات السلعية.

كما اتجهت معدلات التضخم فى الفترة الأخيرة للانخفاض، حيث شهد عام ٢٠٠٩ اتجاها تنازليا لمعدل التضخم السنوى ليصل إلى ٩% فى أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ١٤,٣% فى يناير ٢٠٠٩ إلا انه قد بدأ فى الارتفاع مرة أخرى فى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩، ويأتى ذلك بسبب ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، وعلى مقدمتها اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان، وعلى مستوى التطورات الشهرية، فلم تتجاوز معدلات التضخم نسبة ٢,٢%، حيث تراوحت معدلات التضخم بين ٠,٤% و ٢,٢%.

القسم الرابع: ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات والرد عليها

رصد الجهاز المركزي للمحاسبات عدداً من الملاحظات حول الحساب الختامي للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تعنى بالمجالات المختلفة لأنشطة الدولة، وتتضمن تفصيلاً للإيجابيات والسلبيات والملاحظات حول أداء الحكومة، ونستعرض فيما يلي أهم تلك الملاحظات وردود وزارة المالية عليها، ورأى لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بشأنها، على النحو التالي:

• الفجوة بين الاستخدامات والموارد العامة

أشار الجهاز إلى استمرار الفجوة بين الاستخدامات والموارد الفعلية حيث بلغت هذه الفجوة نحو ٧٠,٠ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ونحو ٩٠,٠ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

رد وزارة المالية

استعرضت وزارة المالية لتطور عجز الموازنة ونسبته للنتائج، على النحو التالي:

تطور عجز الموازنة ونسبته للنتائج

(مليار جنيه)

البيان	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٥/٠٤
المصروفات	٣٥١,٥	٢٨٢,٣	٢٢٢,٠	٢٠٧,٨	١٦١,٦
الإيرادات	٢٨٢,٥	٢٢١,٤	١٨٠,٢	١٥١,٣	١١٠,٩
العجز النقدي	(٦٩,٠)	(٦٠,٩)	(٤١,٨)	(٥٦,٥)	(٥٠,٧)
صافي حيازة الأصول المالية	(٢,٨)	(٠,٢)	(١٢,٩)	٦,١	(٠,٩)
العجز الكلي	(٧١,٨)	(٦١,١)	(٥٤,٧)	(٥٠,٤)	(٥١,٦)
النتائج المحلى الإجمالى	١٠٣٨,٦	٨٩٥,٥	٧٤٤,٨	٦١٧,٧	٥٣٨,٥
نسبة العجز النقدي إلى الناتج	%٦,٦	%٦,٨	%٥,٦	%٩,١	%٩,٤
نسبة العجز الكلي إلى الناتج	%٦,٩	%٦,٨	%٧,٣	%٨,٢	%٩,٦

وأشارت الوزارة إلى أن ثمة عدد من الجوانب ينبغي أن تكون تحت النظر لدى تحليل الفجوة بين الاستخدامات والإيرادات التي يشير إليها تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أن تحديد الفجوة المشار إليها وقياسها ينبغي أن يتم أساساً في إطار الأسس التي تعد بشأنها الموازنة العامة للدولة اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وما بعدها وفقاً للأحكام التي قضت بها المواد ٤، ٥، ٦، ٧، ٨ من القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة. ومن ثم ينبغي أن تحدد الفجوة بداية بين المصروفات والإيرادات وصولاً للعجز النقدي للموازنة، ثم يعقب ذلك إضافة حيازة الأصول المالية للمصروفات (دون المساهمة في صندوق الهيكلية)، وإضافة المتحصلات من حيازة الأصول المالية إلى الإيرادات (دون حصيلة الخصخصة) وصولاً للعجز الكلي للموازنة.

ثانياً: أن الفجوة المشار إليها في تقرير الجهاز تعبر عن حجم الاقتراض الجديد (٩٠ مليار جنية ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، إلا أن الأمر يستدعى أن يستبعد من هذا الاقتراض الجديد ما تم سداه من القروض المحلية والأجنبية والبالغ قدره نحو ١٨,٣ مليار جنية وصولاً إلى صافي الاقتراض ٧١,٧ مليار جنية وهو ما يرتبط فعلاً بالتغير في حجم الدين العام المحلى والخارجى.

ثالثاً: إن زيادة الفجوة بين الاستخدامات والإيرادات لا ينبغى أن ينظر إليها كأرقام مطلقة، إذ من الطبيعى أن تكون هناك زيادة في المصروفات سنة بعد أخرى فهذا أمر مهم ومطلوب لإحداث التنمية، كما أنه لا يتسنى قصر المصروفات على حدود الإيرادات سواء المقدره أو المحققة فهذا أمر لا يسهل تحقيقه في ظل حاجة المجتمع إلى متطلبات التشغيل من أجور ومستلزمات، والحاجة إلى توفير الدعم اللازم للمواطنين خاصة محدودى الدخل فضلاً عن الاستثمارات اللازمة للتنمية، فقد صدرت خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تعديلات بالزيادة على الاستخدامات بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٩ بفتح اعتماد إضافى بالموازنة العامة قدرة ١٣,٥ مليار جنية، وذلك للحد من تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد المصرى، منه نحو ٧ مليار جنية لتنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، ونحو ٣,٨ مليار جنية لتطوير الطرق والمحليات وغيرها بالإضافة إلى دعم الصادرات والبنية الأساسية للتجارة الداخلية والمناطق الصناعية بنحو ٢,٧ مليار جنية.

وعلى ذلك فإنه من الطبيعى أن تحدث فجوة بين الاستخدامات والإيرادات والمعيار الحقيقى هنا هو فى تحديد نسبة هذه الفجوة بمقارنة تطور العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى بمراعاة تطوير حسابات السنوات المالية السابقة عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لتتفق مع المعايير القانونية الجديدة ومعايير إعداد وتنفيذ الموازنات عالمياً حيث انخفضت نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٩,٦% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦,٩% فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وفى هذا الإطار، قامت وزارة المالية بعدة إجراءات للحد من عجز الموازنة، أهمها:

فى مجال ترشيد وضبط الإنفاق العام:

- توجيه الإنفاق العام إلى غيائه واستخدامه كأداة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية ودعم الخدمات والاحتياجات المجتمعية.
- التخفيف التدريجى للضغط على موازنة الأجور بإعادة هيكلة العمالة الحكومية وتشجيع الحصول على الأجازات وربط الحوافز والمكافآت بالأداء المتميز.
- إعادة هيكلة الدعم خاصة دعم المواد البترولية ودعم السلع التموينية والتأكيد على أهمية قصر الدعم على مستحقيه الحقيقيين.
- العمل على تطوير الأساليب التمويلية الجديدة للمشاركة فى بناء المدارس والمستشفيات وتطوير متطلبات السكن الحديدية وغيرها بما يخفف العبء التمولى عن الموازنة العامة.
- تفعيل الاستثمارات العامة وتركيزها على الحتميات التى تضطلع الدولة بمسئوليتها والتوجه نحو زيادة الاستثمارات الخاصة.
- تعديل بعض مواد قانون المحاسبة الحكومية بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ لإدخال مفهوم حساب الخزانة الموحد الذى يهدف إلى ضبط التدفقات النقدية فى الخزانة العامة مما سيفرز مفهوم وحدة الخزانة العامة لإحكام ضبط الإنفاق العام.

- تفعيل مستقبلي لنظم المعاشات لتكون قادرة على تحقيق الكفالة الاجتماعية لأصحاب المعاشات من خلال ربط الاشتراكات بمعاشات كافية لأصحابها ومن يعولونهم والتأكيد على مسئولية الدولة فى الحفاظ على أموال صناديق المعاشات وتدعيم مواردها.
- التأكيد على أهمية الصيانة بوصفها المدخل الرئيسى للحفاظ على أصول المجتمع وثروته القومية والضمان الأساسى لاستمرارية الأداء والاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة.
- تطبيق موازنة البرامج والأداء تدريجياً ومراعاة أن يكون هذا النهج الجديد أساساً فى إعداد موازنة الدولة.

فى مجال الموارد العامة للدولة وتنمية الإيرادات:

أكدت وزارة المالية على أن الأمر يتطلب إجراء تحسن نسبى فى حجم الموارد العامة والحرص على أن تتزايد نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى سنة بعد أخرى وبمعدلات تتناسب مع معدلات النمو السنوى بإتباع إجراءات أهمها:

- التشديد فى إجراءات تحصيل الضرائب على الدخول والأرباح وضرائب المهن الحرة وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبى وضم القطاع غير الرسمى وتفعيل الإقرارات الضريبية وفقاً للنماذج الجديدة المرتبطة بتنفيذ قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وعدم التهاون فى تحصيل المتأخرات الضريبية بمراعاة حدود العفو الضريبى التى نظمها القانون وتخفيض المنازعات الضريبية، فضلاً عن إلغاء الإعفاءات الضريبية وقصرها على الإعفاءات السارية قبل تطبيق القانون الجديد إلى حين انتهاء مدتها الأساسية.
- تحقيق العائد المناسب من مساهمات الدولة وحقوق ملكيتها فى المؤسسات والشركات والهيئات المختلفة.
- إجراء مراجعة شاملة لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١ وتعديلاته بما يكفل تناسب هذه الضريبة تناسباً حقيقياً مع حجم الاستهلاك فى المجتمع وهو ما يستدعى العمل على تحويل هذه الضريبة إلى ضريبة على القيمة المضافة، فضلاً عن مراجعة أسعار الضريبة ودمج شرائحها لتتناسب مع المعدلات فى الدول المناظرة.
- العمل على رفع معدل النمو للناتج المحلى إلى أقصى الحدود الممكنة فى ظل الأزمة المالية العالمية وما يرتبط به ذلك من زيادة الدخل القومى وضمان تشغيل العمالة والحد من البطالة.
- تشجيع الاستثمارات سواء الاستثمار المحلى أو الأجنبى وخلق المقدره على جذب هذه الاستثمارات وهو الأمر الذى يحقق المردود اللازم لزيادة التنمية.

رأى اللجنة

أشارت لجنة الخطة والموازنة إلى أن العبرة فى عجز الموازنة ليست فى قيمته المطلقة ولكن فى نسبته للناتج المحلى، فالقيمة المطلقة للعجز قد تزيد أو تنقص ولكنها ليست مؤشر كاف للحكم على السلامة المالية للدولة. فعلى الرغم من زيادة القيمة المطلقة لعجز الموازنة العامة، إلا أن اللجنة رصدت التراجع الملحوظ والمستمر فى نسبة هذا العجز للناتج المحلى الإجمالى، حيث انخفضت نسبة العجز الكلى للناتج من ٩,٦% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ٧,٣% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم بلغت نحو ٦,٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما أكدت اللجنة أنه على الرغم من الأزمة العالمية، فإن إدارة المالية العامة فى مصر قد نجحت فى الحفاظ على استقرار نسبة عجز الموازنة عند معدلات أقل من ٧% للناتج، فى حين أن هذه النسبة ارتفعت بشكل واضح فى العديد من الدول ومنها اليونان ١٢,٧% وأيرلندا ١٢,٥% وبريطانيا ١٢% وأسبانيا

١٠,٦%، والولايات المتحدة ٩%. ومن ناحية أخرى رصدت اللجنة التزام الموازنة بسداد فاتورة وأعباء هذا العجز، الأمر الذى يؤكد أن عجز الموازنة لا يزال يتماشى مع قدرة الاقتصاد على النمو وتوليد الدخل. وبالتالي فهو لا يزال فى الحدود الآمنة والمستقرة.

وإذ أثنى اللجنة على دور الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية فى تناول موضوع عجز الموازنة، للتعامل معه وتخفيض نسبته للنتائج المحلى الإجمالى، إلا أنها أعربت عن حاجة المجتمع والاقتصاد القومى لضخ المزيد من الإنفاق العام، وبصفة أساسية فى شقه الاستثمارى. فضلا عن تناسب الزيادات المستقبلية فى الإنفاق العام مع طموحات المجتمع ومستوى الزيادة السنوية فى الناتج المحلى الإجمالى.

• إرجاء صرف بعض الأعباء رغم توافر مقومات صرفها

وعن إرجاء صرف بعض الأعباء التى تخص السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والسنوات السابقة رغم توافر مقومات صرفها خلال هذه السنة، ذكر الجهاز أن جملة ما أمكن حصره من تلك الأعباء قد بلغ نحو ٣٣٠٣,٣ مليون جنيه.

رد وزارة المالية

أوضحت وزارة المالية أن الأعباء المشار إليها موزعة على النحو التالى:-

- نحو ٢٥٣٨,١ مليون جنيه تخص الباب السادس (شراء الأصول غير المالية) لم يقم بنك الاستثمار القومى بتمويلها حتى ٢٠٠٩/٦/٣٠، وبالتالي لم تقم الخزنة العامة بسداد تلك المبالغ لبنك الاستثمار القومى، ووفقاً للمبدأ النقدي المتبع عند إعداد الموازنة العامة للدولة لم تقم الجهات بالخصم على الباب السادس بقيمة تلك المبالغ وتم تسويتها فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.

- نحو ٣٨٢,٨ مليون جنيه يمثل قيمة مكافآت امتحانات وتكاليف أغذية وتكاليف معارين وردت مستنداتها بعد انتهاء السنة المالية، وقد تم صرف هذه المستحقات فى السنة المالية التالية.

- نحو ٣٨٢,٤ مليون جنيه تمثل قيمة المياه والكهرباء والإنارة وتقوم وزارة المالية بإجراء تسويات بين شركات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى من ناحية ووزارة المالية من ناحية أخرى لسداد تلك المستحقات.

رأى اللجنة

أعربت اللجنة عن اتفاقها مع ما أشار إليه الجهاز المركزى للمحاسبات وما أبدته وزارة المالية فى ذلك، وأشارت إلى ضرورة قيام وزارة المالية بالعمل على حث الجهات الداخلة فى الموازنة العامة على عدم التأخر فى ورود المطالبات والفواتير الخاصة بهذه المستحقات قبل انتهاء السنة المالية بوقت كاف لاتخاذ الإجراءات اللازمة لصرفها.

• المتأخرات المستحقة للحكومة

رصد الجهاز الديون المستحقة للحكومة (المتأخرات) فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ بنحو ٩٩,٥ مليار جنيه مقابل نحو ١٠١,١ مليار جنيه فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ بنقص بلغ نحو ١,٦ مليار جنيه.

رد وزارة المالية

جاء تعقيب وزارة المالية حول رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة على النحو التالي:

تطور رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة

(مليار جنيه)

التغير	نهاية يونيه ٢٠٠٩	الاستيعادات خلال السنة	الإضافات خلال السنة	نهاية يونيه ٢٠٠٨	البيان
(٦,٥)	٤٦,٤	٢٢,٥	١٦,٠	٥٢,٩	متأخرات مصلحة الضرائب العامة
٠,٢	٥,٤	١,٤	١,٥	٥,٢	متأخرات مصلحة الجمارك
(٠,٧)	١,٦	٢,١	١,٤	٢,٣	متأخرات مصلحة الضرائب على المبيعات
١,٤	٧,٨	٢,٦	٤,٠	٦,٤	رصيد متأخرات المحاكم والنيابات
٣,٦	٣١,٠	٢١,١	٢٤,٧	٢٧,٤	المتأخرات المستحقة لوزارة المالية لدى بعض الهيئات العامة الاقتصادية، وبعض شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام
٠,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٦	متأخرات مصلحة الشهر العقاري والتوثيق
٠,٢	٢,٣	٠,٥	٠,٧	٢,١	متأخرات باقى وحدات الجهاز الإدارى
٠,١	٢,٥	١,١	١,٢	٢,٤	مستحقات وحدات الإدارة المحلية
٠,١	١,٩	٠,٠	٠,١	١,٨	مستحقات الهيئات العامة الخدمية
(١,٦)	٩٩,٥	٥١,٣	٤٩,٦	١٠١,١	الإجمالى

من البيان السابق يتضح أن رصيد الديون المستحقة للحكومة (المتأخرات) بلغ فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ نحو ١٠١,١ مليار جنيه أضيف إليها نحو ٤٩,٦ مليار جنيه وأستبعد منها نحو ٥١,٣ مليار جنيه ليصبح الرصيد فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ نحو ٩٩,٥ مليار جنيه. وأبرزت وزارة المالية جهودها المتزايدة والمفعلة لتحصيل المتأخرات من خلال إجراءات اقتصادية ومحاسبية وقانونية. مما أدى إلى تناقص هذه المتأخرات من ١٠١,١ مليار جنيه فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ إلى ٩٩,٥ مليار جنيه فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ بنسبة ١,٦%.

وأشارت الوزارة إلى أن القياس الحقيقى لهذا الموضوع يتعين أن يأخذ فى الاعتبار ما يأتى:

أولاً: نسبة هذه المتأخرات إلى حجم الإيرادات العامة المحصلة سنوياً، حيث يشير الجدول التالى إلى انخفاض هذه النسبة سنة بعد أخرى إلى الإيرادات المحصلة:

مليار جنيه

البيان	٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
الإيرادات	١١٠,٩	١٥١,٣	١٨٠,٢	٢٢١,٤	٢٨٢,٥
المتأخرات	٧٨,٧	٩٤,٣	٩٩,٨	١٠١,١	٩٩,٥
النسبة (%)	٧٠,٩%	٦٢,٣%	٥٥,٤%	٤٥,٧%	٣٥,٢%

ثانياً: حجم الزيادة السنوية في المتأخرات منسوبة إلى الإيرادات العامة المحصلة، ويلاحظ من الجدول التالي أن هذه النسبة تنخفض انخفاضاً ملحوظاً سنة بعد أخرى إلى الإيرادات المحصلة، وهذه المعادلة أكثر دقة من المعادلة السابقة إذا تنسب المتأخرات المستجدة في كل سنة إلى الإيرادات المحصلة.

مليار جنيه

البيان	٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
الإيرادات	١١٠,٩	١٥١,٣	١٨٠,٢	٢٢١,٤	٢٨٢,٥
الزيادة السنوية في المتأخرات	١٣,٩	١٥,٦	٥,٥	١,٣	(١,٦)
النسبة (%)	%١٢,٥	%١٠,٣	%٣,١	%٠,٦	(%٠,٦)

ثالثاً: أن الجانب الأكبر من المتأخرات يتمثل في متأخرات لمصلحة الضرائب العامة، حيث بلغت ٤٦,٤ مليار جنيه في ٢٠٠٩/٦/٣٠، أي بنسبة ٤٦,٧% من حجم المتأخرات، وأشارت وزارة المالية إلى أن هذه المتأخرات لمصلحة الضرائب كان يمكن أن تكون أكثر من ذلك لولا الجهود التي بذلت لتحجيم هذه المتأخرات وتقليلها نسبياً والتي تتمثل في التعديلات الضريبية بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وما تضمنه من تيسيرات لإنهاء المنازعات القائمة بين المصلحة والممولين والتصالح الضريبي وانقضاء الخصومة في الدعاوى المنظورة أمام القضاء، فضلاً عن النظم الضريبية الجديدة في التحاسب مع الممولين وخلق جو من الثقة والحد من المنازعات الضريبية، مع تطبيق مبدأ المحاسبة بالعينة وفقاً لقواعد حاكمية.

وأرجعت وزارة المالية ما يشير إليه الجهاز بشأن استحقاق جانب كبير من هذه المتأخرات الضريبية لمركز كبار الممولين (٢٥ مليار جنيه)، إلى أن هذا المركز مسئول عن المحاسبة الضريبية لكبار الممولين، وأبرزت انخفاض رصيد المتأخرات لمركز كبار الممولين من ٣٠,٦ مليار جنيه في ٢٠٠٨/٦/٣٠ إلى ٢٥ مليار جنيه في ٢٠٠٩/٦/٣٠ بنقص قدره ٥,٦ مليار جنيه، وذكرت الوزارة أن هناك ما يقرب من ٢٤,١ مليار جنيه مبالغ متنازع عليها. كما أن باقى متأخرات مصلحة الضرائب تبلغ ٢١,٤ مليار جنيه، وأن هناك انخفاض في رصيد متأخرات المصلحة من ٢٢,٢ مليار جنيه في ٢٠٠٨/٦/٣٠ إلى ٢١,٤ مليار في ٢٠٠٩/٦/٣٠.

رابعاً: أن جانب آخر من المستحقات المشار إليها يبلغ ٣١ مليار جنيه يمثل رصيد متأخرات مستحقة لوزارة المالية وهذا الرصيد في معظمة يقع طرف قطاع الكهرباء عن قروض معاد إقراضها وضمادات لتنفيذ وإنشاء محطات القوى الكهربائية. ويتم حالياً دراسة الإجراءات اللازمة لتسوية أكبر قدر من هذه المتأخرات من خلال فك التشابكات المالية بين هذا القطاع الحيوى والقطاعات الأخرى.

رأى اللجنة

رصدت اللجنة من خلال تحليلها لتطور المتأخرات المستحقة للحكومة تراجع رصيد هذه المتأخرات، فضلاً عن انخفاض نسبتها إلى الإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها. وأن الجانب الأكبر من المتأخرات المستحقة للحكومة هي متأخرات طرف وحدات القطاع العام والهيئات الاقتصادية، منها ٣١,٠ مليار جنيه متأخرات مستحقة لوزارة المالية يخص معظمها قطاع الكهرباء نتيجة قروض معاد إقراضها وضمادات تنفيذ وإنشاء محطات القوى الكهربائية، وكذلك المتأخرات المستحقة على الهيئات الاقتصادية. و١٨,٥ مليار جنيه من متأخرات مركز كبار الممولين مستحقة طرف وحدات القطاع العام والهيئات الاقتصادية والبنوك وغيرها من

الوحدات بخلاف القطاع الخاص، في حين تصل المتأخرات المستحقة على القطاع الخاص لصالح مركز كبار الممولين إلى نحو ٦,٥ مليار جنيه، منها ٥,٨ مليار جنيه ضرائب متنازع عليها. كما أن رصيد المتأخرات الضريبية المتنازع عليها - وفق بيانات وزارة المالية - يصل إلى نحو ٩٧% من المتأخرات الخاصة بمركز كبار الممولين.

وفي ضوء ذلك، أكدت اللجنة أهمية تنقية المتأخرات الضريبية والوقوف على مدى إمكانية تحصيلها، خاصة وأن الجانب الأكبر من تلك المتأخرات ناتج عن علاقات مالية بين وحدات وجهات حكومية مختلفة وبين الخزنة العامة، أي أنها متأخرات مرتبطة بعلاقات تشابكية وتسويات مالية على مستوى المالية العامة للدولة. كما أكدت اللجنة على ضرورة تحديد المتأخرات الضريبية الممكن تحصيلها بشكل أكثر دقة، حيث تعد المتأخرات الضريبية متأخرات تاريخية منذ سنوات عديدة، كما أن النسبة الأكبر منها متنازع عليها أمام القضاء ويصدر بشأنها أحكاماً غالباً ما تكون في صالح الممول.

وتأسيساً على ما سبق، أثنت اللجنة على التعاون البناء بين الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية، الأمر الذي ساهم في السيطرة على هذه المتأخرات وضبط زياداتها السنوية. كما أكدت على ضرورة تحقيق ما يلي: تشكيل لجان مشتركة يكون من شأنها التدقيق في رصد المتأخرات للجهات الإيرادية المختلفة، والوقوف على الرصيد الفعلي والمستحق من هذه المتأخرات، وتحديد المتأخرات الممكن تحصيلها واستبعاد ما تهالك منها، واستكمال منظومة الإصلاح الضريبي الشامل، لما لذلك من أثر كبير في الحد من المنازعات وتسوية المتأخرات، وأيضاً التطوير المستمر في الهياكل التنظيمية للمصالح الإيرادية، وبما يرفع من جودة الخدمة المقدمة، ويعظم من الإيرادات في آن واحد، فضلاً عن إعداد مركز مالي للدولة يبرز كافة المستحقات للحكومة وأيضاً ما يستحق عليها، وبما يفعل من مشاركة المجتمع ونواب الشعب في رصد المشكلات التي تواجه المجتمع والقضاء عليها.

• مركز الدين العام الداخلي

أشار الجهاز إلى استمرار اتجاه صافي مركز الدين العام الداخلي إلى الزيادة سنة بعد أخرى، حيث بلغ في ٢٠٠٩/٦/٣٠ نحو ٧٦١,٦ مليار جنيه مقابل نحو ٦٦٦,٧ مليار جنيه في ٢٠٠٨/٦/٣٠ على النحو التالي:

(مليار جنيه)

بيان	٢٠٠٩	(%)	٢٠٠٨	(%)
صافي الدين الداخلي	٥٦٢,٣	٧٣,٨	٤٧٨,٧	٧١,٨
دين الهيئات الاقتصادية	٥٢,٣	٦,٩	٥٠,١	٧,٥
دين بنك الاستثمار القومي	١٤٧,٠	١٩,٣	١٣٧,٩	٢٠,٧
الجملة	٧٦١,٦	١٠٠	٦٦٦,٧	١٠٠

رد وزارة المالية

استعرضت وزارة المالية لمركز الدين العام الداخلى على النحو التالى:

مركز الدين العام الداخلى نسبةً للنتائج المحلى الإجمالى

(مليار جنيه)

السنة	الدين العام المحلى (١)	الدين العام المحلى الحكومى (٢)	النتائج المحلى (٣)	النسبة (%)	
				٣/٢	٣/١
٢٠٠٥/٠٤	٥١٠,٨	٣٤٧,٣	٥٣٨,٥	٩٤,٩	٦٤,٥
٢٠٠٦/٠٥	٥٩٣,٥	٣٨٧,٧	٦١٧,٧	٩٦,١	٦٢,٨
٢٠٠٧/٠٦	٦٣٧,٢	٤٧٨,٢	٧٤٤,٨	٨٥,٦	٦٤,٢
٢٠٠٨/٠٧	٦٦٦,٧	٤٧٨,٧	٨٩٥,٥	٧٤,٤	٥٣,٤
٢٠٠٩/٠٨	٧٦١,٦	٥٦٢,٣	١٠٣٨,٦	٧٣,٣	٥٤,١

أكدت الوزارة على أن الحديث عن الدين العام الداخلى ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار عدداً من العوامل الأساسية الآتية:

- أنه لا مجال للحديث عن الأرقام المطلقة للدين العام إذ أن المبادئ الاقتصادية الحاكمة إنما تستدعى لدى قياس الدين العام أن يتم نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى فليست هناك دولة كبيرة أو صغيرة لا تلجأ إلى الدين، ولكن العبرة هى فى إمكانية أن تكون نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلى فى الحدود المقبولة، بل وأكثر من ذلك أن تكون نسبة الزيادة فى الدين أقل من نسبة الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى، حيث انخفضت نسبة الدين العام المحلى الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٥٤,١% فى السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وقد كانت نسبته ٦٤,٥% فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

- أن المفاهيم السارية حالياً للدين فى مصر تنظر إلى إجماليات هذا الدين دون أن تأخذ فى الحسبان التداخلات بين الجهات الداخلة فى مفهوم الحكومة العامة- من ناحية - ودون أن تأخذ فى الحسبان حجم ما هو متاح للحكومة من ودائع مجانية لدى الجهاز المصرفى أو غيره - من ناحية أخرى- وهى كلها اعتبارات لا بد من الامتثال لها وفقاً للأعراف الدولية للدين ومن ثم ينبغى عند تحديد الدين الإشارة إلى إجمالية من ناحية والإشارة إلى صافية من ناحية أخرى.

- أن الدين العام يتطلب متابعة مستمرة ودراسات تمكن من إدارة هذا الدين أفضل إدارة ممكنة للحد من أعباء خدمته وآثارها على الموازنة العامة للدولة، وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام من قبل الحكومة بإدارة الدين العام المحلى، وفى سبيل ذلك عملت الحكومة ممثلة فى وزارة المالية على تقليص نسبة هذا الدين للناتج المحلى الإجمالى وذلك عن طريق الحد من زيادة أرصده وإعادة هيكلته من خلال إهلاك السندات ذات العائد المرتفع واستبدالها بأخرى ذات فائدة أقل وتنويع المحفظة وأجال الاستحقاق وتطوير متوسط عمر الدين القابل للتداول.

كما أشارت وزارة المالية إلى عدد من الإصلاحات التي قامت بها في مجال إدارة الدين العام والتدفقات النقدية بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية، ومنها:

- وضع سياسة متكاملة لإدارة الدين المحلي تهدف إلى الاستغلال الجيد للأموال المقترضة والتعامل مع الدين المحلي بخطة مستقبلية وسياسية مالية واضحة.
- تفعيل إدارة الدين العام وإدارة التدفقات النقدية بما يتفق وأفضل الممارسات حيث تم تطبيق القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ والذي بمقتضاه تم نقل حسابات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية إلى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي المصري.
- إنشاء الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص بهدف إيجاد مصادر تمويلية لمشروعات الخطة لتخفيف العبء التمويلي على الموازنة العامة للدولة.
- إصدار قانون الضرائب العامة على الدخل الجديد بهدف تنشيط الأداء الاقتصادي وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي وتحسين مناخ الاستثمار وتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات بهدف معالجة التشوهات في التطبيق.
- إعادة هيكلة التعريفات وإصلاح الضريبة الجمركية وتطوير الأداء الجمركي بما يسمح بتحسين مناخ الاستثمار وتسهيل التجارة.
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع الدفع والتحويل الإلكتروني الخاص بالحكومة والمتعلق بميكنة الجمارك وميكنة متحصلات الضرائب.

رأى اللجنة

أكدت لجنة الخطة والموازنة على أن العبرة في الحكم على الدين العام والسلامة المالية للدولة يجب ألا تقف عند حدود القيم والأرقام المطلقة للدين، خاصة وأن واقع الأمر يعكس التراجع الملحوظ في نسبة الدين الداخلي للناتج. وأشارت أيضاً إلى أنه لا توجد نسبة معينة للدين العام تلتزم بها الدول فالعبرة في الحكم على وضع الدين العام تتوقف على قدرة الدولة على خدمة ديونها وقدرة الاقتصاد القومي على النمو. وذكرت أن الدين المحلي في مصر بكل المقاييس لا زال في الحدود الآمنة، وأن نسبة هذا الدين العام إلى الناتج المحلي تتجه نحو الانخفاض، خاصة في ظل الضوابط التي تضعها وزارة المالية على الزيادة في عجز الموازنة. مؤكده على عدد من الحقائق، أهمها أن نسبة الدين العام في مصر تنخفض بشكل واضح عن مثيلتها في العديد من الدول المتقدمة، ومنها اليابان بنسبة ٢٠٠% وإيطاليا ١١٤,٦% واليونان ١١٢,٦%، وأن الدولة المصرية تمتلك من الأصول العامة ما يفوق حجم الدين المستحق عليها، فعلى سبيل المثال تبلغ قيمة أصول الهيئات الاقتصادية نحو ٦٠٠ مليار جنيه، في حين أن صافي الدين المستحق على هذه الهيئات يبلغ ٥٢,٣ مليار جنيه فقط.

• مركز الدين العام الخارجي

وفيما يتعلق بحجم إجمالي المديونية الخارجية، ذكر الجهاز أنها في ٢٠٠٩/٦/٣٠ بلغت نحو ٣١,٥ مليار دولار مقابل نحو ٣٣,٩ مليار دولار في ٢٠٠٨/٦/٣٠، على النحو التالي:

(مليار دولار)

بيان	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧
الدين الخارجى الحكومى	٢٥,٨	٢١,٧
الدين العام الخارجى للسلطات النقدية	٠,٢	٠,٣
الدين العام الخارجى للبنوك	١,٨	٢,٥
الدين العام الخارجى للقطاعات الأخرى	٣,٧	٩,٤
الجملة	٣١,٥	٣٣,٩

رد وزارة المالية

أوضحت وزارة المالية أنه بمراجعة مركز الدين العام الخارجى مقارنةً بالنتائج المحلى الإجمالى خلال السنوات المالية السابقة يتبين ما يلى:

(مليار جنيه)

السنوات المالية	الدين العام الخارجى (١)	الدين العام الحكومى الخارجى (٢)	النتائج المحلى الإجمالى (٣)	النسبة (%)	
				(٣/١)	(٣/٢)
٢٠٠٥/٦/٣٠	١٦٧,٣	٦٠,٣	٥٣٨,٥	٣١,١	١١,٢
٢٠٠٦/٦/٣٠	١٧٠,١	٦٧,٢	٦١٧,٧	٢٧,٥	١٠,٩
٢٠٠٧/٦/٣٠	١٧٠,٦	٧١,٦	٧٤٤,٨	٢٢,٩	٩,٦
٢٠٠٨/٦/٣٠	١٨٠,٤	١٤٥,٨	٨٩٥,٥	٢٠,١	١٦,٣
٢٠٠٩/٦/٣٠	١٧٦,١	١٤٣,١	١٠٣٨,٦	١٧,٠	١٣,٨

بلغ الدين العام الخارجى فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ نحو ١٧٦,١ مليار جنيه بنسبة ١٧% من الناتج المحلى الإجمالى مقابل نسبة ٢٠,١% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٠٨/٦/٣٠. كما بلغ الدين العام الحكومى الخارجى والذى تلتزم الحكومة بسداده فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ نحو ١٤٣,١ مليار جنيه بنسبة ١٣,٨% من الناتج المحلى مقابل نحو ١٤٥,٨ مليار جنيه فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ بنسبة ١٦,٣% من الناتج المحلى الإجمالى. وأكدت وزارة المالية على أن الدين العام الخارجى لمصر فى حدود أمانة ومستقرة وتعمل الحكومة على إدارة الدين العام الخارجى إدارة حكومية عن طريق تخفيض أعباء خدمته باستهلاك الديون ذات الفائدة المرتفعة، والبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة، وربط التمويل الخارجى بحزمة من المنح والقروض الميسرة واستخدامها فى المشروعات التى تدر عائداً بالنقد الأجنبى.

رأى اللجنة

رأت اللجنة أن الدين الخارجى لمصر فى حدود أمانة ومستقرة، كما رصدت تراجع هذا الدين من نحو ٣٣,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ إلى ٣١,٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩، كما تشير

التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصرى إلى استقرار هذا الدين وتحسن مؤشرات خاصة فى ظل النمو الذى حققه الاقتصاد المصرى.

• الاستفادة من المنح والقروض الخارجية

أشار الجهاز إلى عدم الاستفادة الكاملة من المنح والقروض الخارجية المخصصة لبعض الهيئات الخدمية.

رد وزارة المالية

أجمعت وزارة المالية ردود الهيئات فى أن أهم أسباب عدم الاستفادة الكاملة من المنح والقروض فى السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تتركز فيما يلى:

- الشروط المسبقة على السحب من القروض مثل صرف المكون المحلى قبل صرف المكون الأجنبى وتطوير الهيكل التنظيمى والإدارى لبعض الجهات المستفيدة منها.
- عدم كفاية وتأخر صرف التمويل المحلى؛ الأمر الذى يترتب عليه تأخر تنفيذ المشروعات، نظراً لارتباط إتاحة التمويل الخارجى بالمتاح من التمويل المحلى.
- مشكلات إدارية وتنظيمية، ومن أمثلتها التأخر فى إصدار الموافقات المطلوبة، وعدم التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ المشروعات.
- تأخر الجانب الأجنبى فى إتاحة التمويل وانفراده بتنفيذ ومتابعة بعض اتفاقيات المنح.
- طول الوقت المستغرق لطرح المناقصات وإتمام التعاقدات مما أدى إلى عدم البدء فى السحب من بعض القروض والمنح وتأخر الاستفادة منها، وعدم وفاء بعض المقاولين والموردين بالتزاماتهم التعاقدية.
- ارتفاع تكلفة الاقتراض من قبل الجهات المقرضة ببعض الاتفاقيات وارتفاع تكلفة إعادة الإقراض للجهات المستفيدة.
- ورود المنح فى نهاية السنة المالية ومن ثم إعادة تخصيصها من خلال السلطة المختصة للاستفادة منها فى السنة المالية التالية.
- يتم السحب والاستخدام من المنح وفقاً لبرامج زمنية محددة وموضوعة من قبل الجهات المانحة وليس للجهات المستفيدة دخل فى ذلك.

هذا، وتعمل وزارة التعاون الدولى على متابعة تنفيذ المشروعات والالتزام بتنفيذ توجيهات الحكومة بشأن ضوابط الاقتراض الخارجى وكذلك العمل على سرعة إتمام إجراءات التصديق على اتفاقيات القروض والمنح والمتابعة المستمرة مع الجهات المعنية للعمل على تذليل العقبات التى تعترض تنفيذ المشروعات وحث الجهات المستفيدة بموافاة الجهات المانحة بالتقارير الدورية والبيانات والمعلومات المطلوبة للتأكد من كفاءة سير العمل بالمشروعات. كما تحرص وزارة التعاون الدولى على مشاركة كافة الجهات المعنية بالتنفيذ فى كافة مراحل التفاوض كما تتولى التفاوض حول الشروط الفنية والإدارية الخاصة بعقود التمويل للمشروعات، كما اتخذت الوزارة عدة إجراءات لإلغاء الأرصدة المتبقية من بعض القروض والمنح المتعثر استخدامها فى إطار تنقية محافظ مصر لدى جهات التمويل.

رأى اللجنة

أعربت لجنة الخطة والموازنة عن اتفاقها مع ما أشار إليه الجهاز ووزارة المالية، كما أنه من خلال تحليل اللجنة لأسباب ضعف الاستفادة من المنح، وما استقر لديها خلال جلسات الاستماع التي عقدتها، اتضح لها أن أهم الأسباب التي تعوق تحقيق الاستفادة الكاملة من المنح هي: الشروط المسبقة على السحب مثل صرف المكون المحلى قبل صرف المكون الأجنبي، والحاجة إلى تطوير الهيكل التنظيمى والإدارى لبعض الجهات المستفيدة، وهى الشروط التى رأت اللجنة أنه من الصعب استيفائها فى بعض الحالات. كما أن تعظيم الاستفادة من المنح المقدمة يتطلب العمل على تطوير الهياكل التنظيمية والإدارية للجهات المستفيدة من تلك المنح. كما يتطلب أيضاً تدعيم الجهات المستفيدة بصورة تمكن المفاوضين المصريين من التنسيق المستمر مع تلك الجهات، وعلى النحو الذى يمكن المفاوض المصرى من التعرف بدرجة أدق على الشروط السابقة على السحب والقابلة فعلاً للتنفيذ.

• تأخر وتعثر تنفيذ بعض مشروعات الخطة

أكد الجهاز على استمرار تأخر وتعثر تنفيذ بعض مشروعات الخطة (سواء فى الجهاز الإدارى للدولة أو الإدارة المحلية أو الهيئات العامة الخدمية)، ويرجع ذلك أساساً إلى أمور عديدة من أهمها عدم إجراء الدراسات الأولية ودراسات الجدوى أو عدم كفايتها لبعض المشروعات، مما أدى إلى كثرة التعديلات والإضافات لبعض بنود أعمال تلك المشروعات بعد إسناد تنفيذها وزيادة تكلفتها، وظهور بعض المشكلات الفنية والمعوقات قبل وأثناء التنفيذ ببعض المشروعات دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها وإزالتها، وعدم تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ واستكمال بعض المشروعات وكذا عدم استخراج التراخيص اللازمة لتنفيذ البعض الآخر، بالإضافة إلى تباطؤ المقاولين فى التنفيذ وقيامهم بتنفيذ أعمال مخالفة للمواصفات وذلك نتيجة إسناد مشروعات إليهم قبل إجراء دراسات وافية عن إمكانياتهم، إلى جانب عدم الاستفادة من بعض المشروعات بعد تنفيذها بما لا يحقق المستهدف منها

رد وزارة المالية

أشارت وزارة المالية إلى اتجاه الحكومة بالتنسيق مع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية وتحت إشرافها بإعادة صياغة الأهداف العامة والبرامج القطاعية على نحو يعظم المردود الاقتصادى والاجتماعى للخطة العامة للدولة ومعالجة أية اختلالات أو أوجه قصور أسفر عنها التنفيذ الفعلى للمشروعات الاستثمارية فى السنوات السابقة. هذا ويتجه الأمر نحو عدم الترخيص بأية اعتمادات لمشروعات لا تتقدم بالدراسات الفعلية التى تؤكد جدارة المشروع ودراسة جدواه اقتصادياً واجتماعياً، مع ضرورة نهو المشروعات المفتوحة من سنوات وإعطاء الأولوية لإنجازها إيماناً بأهمية هذا الاتجاه لتجنب تعطيل الأموال المستثمرة فى المشروعات وضمن دخولها لخدمة المجتمع والمواطنين، كذلك حظر الترخيص بالبده فى أية مشروعات جديدة أو التوسع فيها قبل الانتهاء من نهو المشروعات غير المستكملة، بالإضافة إلى ربط التمويل الذى تتيحه الخزنة العامة للمشروعات الاستثمارية لوحدات الجهاز الإدارى والمحليات والهيئات الخدمية من خلال متابعة فعلية يتولاها بنك الاستثمار القومى نيابة عن وزارة المالية بعد التأكد من التزام الجهات بتحقيق المستهدف الفعلى وأن التمويل متاح يستخدم فى أغراضه وفى المشروعات المحددة دون أى تجاوزات أو خروج عن الأهداف المقررة.

رأى اللجنة

رصدت لجنة الخطة والموازنة الدور الحيوى الذي تقوم به المشروعات العامة فى مجالات تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن تهيئة البيئة وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار على النحو الذى يدفع معدلات التنمية ، ومن خلال جلسات الاستماع التى عقدتها اللجنة مع السادة وزراء القطاعات المختلفة، رصدت أن هناك منظومة متكاملة من الدراسات المتعلقة بتقييم جدوى المشروعات العامة، مثل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والنقل والأبنية التعليمية والرى وغيرها. ومن ناحية أخرى، أشارت اللجنة إلى ما استقر لديها خلال هذه الجلسات من عرض وتحليل السادة الوزراء، وبما يؤكد أن طبيعة المشروعات العامة تجعلها تخضع لمراجعة مستمرة لتكاليفها الاستثمارية، خاصة وأن الجانب الأكبر من هذه المشروعات يمثل مشروعات قومية تمتد لفترات زمنية طويلة، كما أن تنفيذها يواجه بالعديد من الصعوبات التى من أهمها: أسعار مواد البناء والمعدات الرأسمالية المستخدمة فى تنفيذها. فضلاً عن ذلك أكدت اللجنة على ضرورة الأخذ فى الاعتبار أثناء عملية تقييم تلك المشروعات الطبيعية الديناميكية للمشروعات العامة، والتى تجعلها تتوافق دائماً وتستجيب للمتطلبات والاحتياجات المجتمعة. فعلى سبيل المثال قد يبدأ أحد مشروعات مياه الشرب فى إحدى القرى أو الوحدات المحلية، وتحت ضغوط وحاجة مجتمعية ملحة، تلتزم جهات التنفيذ بدراسة توصيل هذا المشروع إلى قرى ووحدات محلية أخرى مجاورة، خاصة وأن الهدف الرئيسى للمشروع العام هو تلبية الاحتياجات المجتمعية وتوفير الخدمات للمواطنين وتحسين جودتها.

• التجاوزات غير المرخص بها

أشار الجهاز إلى استمرار ظاهرة التجاوزات غير المرخص بها التى تحدث بالاستخدامات الجارية لبعض الهيئات الاقتصادية وعدم كفاية التمويل اللازم لها.

رد وزارة المالية

ذكرت وزارة المالية أن التنفيذ الفعلى للموازنات الجارية لبعض الهيئات الاقتصادية فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ أسفر عن حدوث تجاوزات (غير مرخص بها) بلغ صافيها نحو ١,٨ مليار جنيه بنسبة ٠,٤% من إجمالى المنصرف الفعلى لتلك الموازنات والبالغ جملتها نحو ٤١٠,٣ مليار جنيه ، مقارنة بتجاوزات بلغ صافيها نحو ٦,٢ مليار جنيه فى العام المالى السابق بنسبة ١,٥% من إجمالى المنصرف الفعلى البالغ جملته نحو ٤٢١,٧ مليار جنيه، وقد تم تضمين مشروعات قوانين ربط الحساب الختامى لموازنات تلك الهيئات مادة لتعديل الربط لإقرار تلك التجاوزات وتوزيع هذه التجاوزات على النحو التالى:

مليون جنيه

التغير	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
(٣٧)	١٢٩	٩٢	الأجور
(٢١٧)	١٨١٧	١٦٠٠	النفقات الجارية
(٤١٧٨)	٤٢٧٥	٩٧	فائض العمليات الجارية
(٤٤٣٢)	٦٢٢١	١٧٨٩	جملة

وذلك مقابل زيادة فى الإيرادات الجارية والعجز الجارى وفقاً لما يلى:

مليون جنيه

التغير	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
(٤٧٥٩)	٦٠٨٩	١٣٣٠	الإيرادات الجارية
٣٢٧	١٣٢	٤٥٩	عجز العمليات الجارية
(٤٤٣٢)	٦٢٢١	١٧٨٩	جملة

وفيما يخص التكيف القانونى لتجاوزات الهيئات الاقتصادية، أوضحت الوزارة أن الدستور راعى التفرقة فيما بين الموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية نظراً لطبيعتها الخاصة وتوفير المرونة لها، حيث تقضى المادة (١١٦) من الدستور بأنه يجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها، أو زائد فى تقديراتها، وتصدر بقانون. بينما تقضى المادة (١١٧) منه بأن يحدد القانون أحكام موازنات الهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها. وتقضى المادة (٧) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة بأن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقترح السياسة العامة التى تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وفقاً لأحكام هذا القانون وفى الحدود التى بينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة. وتقضى المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة بأن لا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل الخاصة ذات الطابع الاقتصادى ويعد بشأنها موازنات مستقلة وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات على الفائض الذى يؤول الدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات. كما تقضى المادة (٣٤) من ذات القانون بأنه يعتبر من المخالفات المالية تجاوز الاعتمادات المدرجة بالموازنة دون الحصول على الموافقة والترخيص المالى اللازمين ومن ثم تعتبر تلك التجاوزات مخالفة مالية تنتهى بموافقة مجلس الشعب الموقر على مبررات هذه التجاوزات.

رأى اللجنة

أعربت اللجنة عن اكتفاءها بما أشار إليه الجهاز وما أوردته وزارة المالية فى هذا الشأن. وأن تحيل السادة نواب المجلس الموقر إلى ما ورد بتقريرها بشأن الهيئات الاقتصادية فى القسم الثانى منه.

• كثرة التعديلات التى تمت على الاعتمادات الأصلية للموازنة

رصد الجهاز استمرار كثرة التعديلات التى تمت على الاعتمادات الأصلية للموازنة الأمر الذى أدى إلى تحويلها إلى موازنة أخرى غير التى تم الموافقة عليها.

رد وزارة المالية

ذكرت الوزارة أنه أُدخلت تعديلات بالزيادة على اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بلغت نحو ٢٦,٦ مليار جنيه (منها نحو ١٣,٥ مليار جنيه بموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة، ونحو ١٣,١ مليار جنيه بموجب التأشيرات العامة والخاصة الملحقة بموازنات الجهات)، وبما يمثل نسبة ٧,٠% من الربط الأصلي مقابل نحو ٤٦,٦ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنقص في قيمة التعديلات قدره ٢٠,٠ مليار جنيه بنسبة تحسن بلغت ٤٢,٩%. ويلاحظ أن جزءاً من هذه التعديلات صدر بقانون من السلطة التشريعية وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأن باقى التعديلات قد تمت بموجب التأشيرات العامة والخاصة المرافقة لقانون ربط الموازنة لمواجهة الالتزامات الحتمية القومية أو الطارئة أو المصروفات والالتزامات التي لم يتسن مراعاتها لدى إعداد مشروع الموازنة وذلك طبقاً للمادة (١٠) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة.

وأكدت وزارة المالية أنها تضع ملاحظات وتوصيات الجهاز المركزى للحسابات دوماً تحت نظرها عند إعداد الموازنة العامة للدولة وفقاً للضوابط التي حددتها المادة (١٠) المشار إليها باتباع تخفيض الاحتياطات إلى ما لا يجاوز ٥% من إجمالي الاستخدامات بالموازنة (بدون الفوائد)، وإلغاء الاعتمادات الإجمالية في موازنات الجهات المختلفة عدا الجهات ذات الطبيعة الخاصة، وكذا تقليص حجم الاعتمادات الإجمالية العامة المدرجة بالموازنة تدريجياً لتصل إلى ٥% كحد أقصى من إجمالي الاعتمادات المدرجة لإنفاق الجهة الواحدة بالموازنة العامة للدولة.

رأى اللجنة

أكدت لجنة الخطة والموازنة أهمية الالتزام بالتخطيط المالى والدقة فى تقدير اعتمادات الموازنة العامة، واستخدام الموازنة كأداة اقتصادية مرنة تتجاوب مع الأوضاع الاقتصادية الطارئة، وأشارت اللجنة إلى أن الاعتمادات الإضافية التى يقرها المجلس الموقر خلال العام المالى تعد بمثابة موازنات تكميلية للموازنة العامة حتى يمكن الاستجابة للمتغيرات والأحداث التى تطرأ خلال العام المالى، ومنها على سبيل المثال الاعتمادات التى تم توجيهها فى إطار برنامج حفز النشاط الاقتصادى بقيمة ١٣,٥ مليار جنيه فى فبراير ٢٠٠٩، وذلك للحد من تداعيات الأزمة العالمية الراهنة، إلا أن اللجنة أكدت عن اتفاقها مع ما أشار إليه الجهاز خاصة بالنسبة للتعديلات الأخرى التى تم إدخالها على الموازنة بموجب التأشيرات العامة والخاصة، وقيمتها ١٣,١ مليار جنيه. وهو ما يدعو إلى ضرورة الاستمرار فى تقييد هذه التأشيرات وتقليل عددها على نحو يدعم مفهوم التخطيط المالى ويعزز من دقة تقديرات مشروعات الموازنات العامة.

ثانياً: مناقشات المجلس وتعقيب الحكومة^{٦١}

ناقش مجلس الشعب على مدى ثمان جلسات، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وقد شارك فى المناقشات ١٢٩ عضواً مقابل مشاركة ١٢٨ عضواً عند مناقشة حساب ختامى ٢٠٠٧/٢٠٠٨،^{٦٢} وقد أبدى الأعضاء

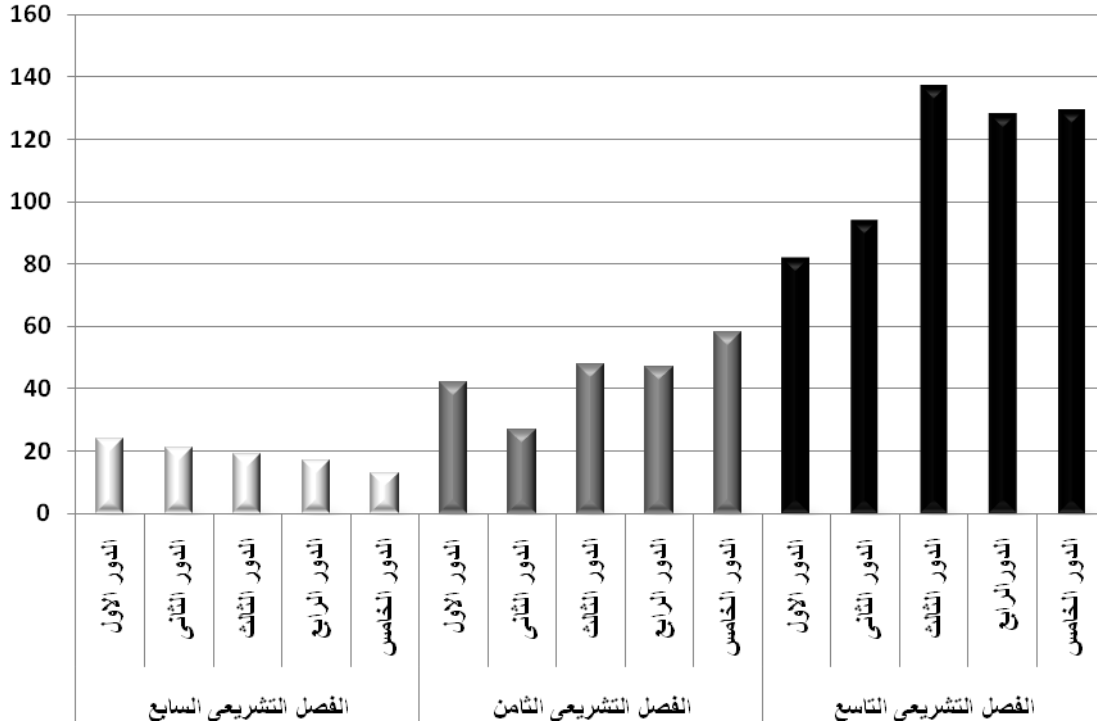
^{٦١} مجلس الشعب، الفصل التشريعى التاسع، دور الانعقاد العادى الخامس، مضابط أرقام (٧٤، ٧٥، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٦).

^{٦٢} صدر بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠. ونشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ (تابع) فى ٢٠١٠/٤/١٥.

عددا من الملاحظات القيمة ذات الأثر المباشر على الأداء الإقتصادي للدولة وحياة المواطن، تولت الحكومة التعقيب عليها، وتتناول فيما يلي لأهم أوجه تلك المناقشات:

مقارنة بين عدد المتحدثين من السادة الأعضاء فى مناقشات الحساب الختامى خلال الفصول التشريعية السابع، والثامن، والتاسع^{٦٣}

الفصل التشريعى التاسع					الفصل التشريعى الثامن					الفصل التشريعى السابع					دور الاتعقاد
الدور الخامس	الدور الرابع	الدور الثالث	الدور الثانى	الدور الأول	الدور الخامس	الدور الرابع	الدور الثالث	الدور الثانى	الدور الأول	الدور الخامس	الدور الرابع	الدور الثالث	الدور الثانى	الدور الأول	
١٢٩	١٢٨	١٣٧	٩٤	٨٢	٥٨	٤٧	٤٨	٢٧	٤٢	١٣	١٧	١٩	٢١	٢٤	عدد المتحدثين



أشاد أعضاء المجلس بالتقرير القيم الذى أعدته لجنة الخطة والموازنة حول الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والبيان الضافى الذى ألقاه السيد المستشار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات وما تضمنه من ملاحظات، ووجه الأعضاء الشكر إلى وزارة المالية وأجهزتها على نجاحها فى الارتقاء بإعداد الموازنة العامة للدولة، وأشادوا بالجوانب الإيجابية التى حققها الاقتصاد المصرى فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بالرغم من الآثار

^{٦٣} موجز بيانى (صادر عن مجلس الشعب) عن نشاط وإنجازات المجلس فى دور الاتعقاد الخامس من الفصل التشريعى التاسع.

السلبية للأزمة المالية العالمية، وبخاصة تحقيق معدل نمو بلغ ٤,٧%، في حين انكمش النمو الاقتصادي بالسالب في العديد من دول العالم المتقدم، بالإضافة إلى انخفاض المديونية الخارجية لمصر والتي مازالت في الحدود الآمنة، والحفاظ على حجم الدعم الموجه للطاقة، في حين تأثر إيرادات قناة السويس بشكل ملحوظ، وانخفاض الإيرادات السياحية مما أثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٩/٠٨، ونبه الأعضاء إلى معدل التضخم والذي بلغ ١٦% في موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٤% في موازنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وانتقدوا وضع مصر في ترتيب متدنى لمؤشر الشفافية والنزاهة لتتال الترتيب رقم ١١١ بين دول العالم. وعلى جانب آخر أعرب الأعضاء عن ارتياحهم إزاء الإصلاح الحكومي للجهاز المصرفي المصري الذي جنب مصر مخاطر الانهيار الذي شهدتها العديد من كبرى البنوك العالمية، واعتبروا أن استقرار متوسط سعر صرف العملات الأجنبية يعد مؤشرا إيجابيا للاقتصاد المصري، الذي حقق تحسنا خلال السنوات القليلة الماضية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وحذر الأعضاء من الارتفاع المستمر للدين العام، وطالبوا الحكومة بإيجاد وسيلة لمعالجة ازدياد الدين المحلي الداخلي. وأشادوا بالتزام الحكومة بسداد أقساط الدين وفوائده بالرغم من الصعوبات المالية التي يواجهها الاقتصاد المصري، وبتراجع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبنجاح وزارة المالية في خفض نسبة عجز الموازنة إلى ٧% رغم استمرار ارتفاعه عن المعدلات العالمية الآمنة للعجز وفقا لاتفاقية ماسترخت.

وأشار الأعضاء إلى أن معدل النمو يعكس صورة الاقتصاد القومي وقوته على التشغيل، وانتقدوا السياسة التي تنتهجها الحكومة والتي ساهمت في زيادة معدل البطالة ونسبة الفقر، وطالبوا بإعادة النظر في قانون العاملين المدنيين بالدولة، وإصلاح هيكل الأجور والمرتبات، وربط الحافز بالإنتاج. وأكدوا على أهمية تطوير الأجهزة الإدارية المختصة بتشجيع الاستثمار في مصر، وأنه بالرغم من الجهد المبذول في قطاع الاستثمار، فإن مصر تشهد تباطؤ وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية وفقا للتقارير الدولية، وذكر الأعضاء أن الاستثمار في مصر وبرنامج الخصخصة يفتقد إلى الدقة والتخطيط والهدف،

وأشار الأعضاء إلى تزايد المبالغ المخصصة للدعم، والتلازم المضطرب بين الزيادة في حجم الدعم والزيادة المضطربة في عجز الموازنة، وطالبوا بحل سريع لتوزيع الدعم ووصوله إلى مستحقيه، وبإعادة النظر في الدعم الموجه للطاقة والبالغ حجمه ٦٦ مليار جنيه ولا يستفيد منها جموع المواطنين. وحذروا من تراكم مستحقات الحكومة لدى الغير والتي بلغت ٩٩ مليار جنيه، وبخاصة المتأخرات الضريبية لدى كبار الممولين والتي يمكن حال تحصيلها إلى خفض عجز الموازنة بنسبة كبيرة، وتساءلوا عن مصير مستحقات الحكومة من ضرائب وجمارك وتأمينات لدى الهيئات الاقتصادية، وعن كيفية معاملة المشروعات الصغيرة ضريبيا قبل وبعد صدور معايير المحاسبة الخاصة بها، وطالبوا بتشريع حديث للضرائب على المهن غير التجارية حيث أن نسبتها وإيراداتها ضعيفة ولا تتناسب مع حجم النشاط الفعلي لها، مع التأكيد على ضرورة إمساك دفاتر منتظمة، كما طالبوا بفرض ضريبة على التعاملات في البورصة، وبوضع رسوم إضافية على المحاجر الأسمنتية.

وأكد الأعضاء على أهمية تحقيق الاستفادة القصوى من المنح والمساعدات الخارجية والاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الممولة منها، والبحث عن مصادر آمنة لتمويل الموازنة، واستخدام أموال القروض والمنح في إقامة مشروعات تحقق عائدا. وأشار الأعضاء إلى أنه من المبادئ الأساسية في إعداد الموازنات مبدأ شمول الموازنة والذي يتم إهداره في إعداد الموازنة العامة للدولة، نظرا لإهدار أموال الحسابات الخاصة والتي لا تدخل ضمن

إيرادات الموازنة العامة للدولة، وطالبوا بترشيد الإنفاق العام وتوزيع عوائد التنمية بعدالة، والحد من الإنفاق الترفي للحكومة، وتقليص عدد المستشارين العاملين بالجهاز الحكومي.

وفي النهاية أشاد الأعضاء بالتقرير القيم الذي أعده جهاز المحاسبات عن حساب ختامي موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وناشدوا الجهاز المركزي للمحاسبات طرح الحلول إلى جانب الملاحظات التي يديها على الحساب الختامي، خاصة وأن تقرير الجهاز يلقي اهتماما كبيرا من جانب مجلس الشعب والرأي العام المصري، ونبهوا إلى وجود اختلاف بين تقرير الجهاز وتقرير اللجنة، سواء في حجم الدين العام أو نسبته للنتائج المحلي، وطالبوا الحكومة بالعمل على تلافى السلبيات العديدة التي رصدها تقرير جهاز المحاسبات وتقرير لجنة الخطة الموازنة.

تعقيب الحكومة

في بداية تعقيبه أعرب وزير المالية عن تقديره لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات على العمل الدؤوب الذي يقوم به الجهاز خلال العام بإمداد الحكومة بالتقارير والتعليقات التي تساعدها في تحسين إدارة الاقتصاد القومي، كما شكر رئيس لجنة الخطة والموازنة على تقرير اللجنة الوافي فضلا عن تضمنه لتفاصيل دقيقة وآراء هامة تعزز موقف الحكومة.

وفيما يتعلق بمعدلات الدين العام، قال وزير المالية أن معدل الدين العام لم يصل إلى مستوى الحدود الأمانة وهي ٤٥ - ٥٥%، موضحا أن المعدل يتحسن نحو تحقيق هذا المستوى الآمن، حيث بلغ معدل الدين للنتائج المحلي في يوليو ٢٠٠٤ نحو ١١٨%، انخفض هذا المعدل حتى وصل إلى ٧٨%. وعلق على بعض الأرقام التي وردت بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات والتي تستند إلى تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أكتوبر ٢٠٠٩، أوضح وزير المالية أن الأرقام والبيانات الواردة بهذا التقرير تعبر عن عام ٢٠٠٨، وهو العام السابق للأزمة المالية العالمية، وهو ما لا يمكن مقارنته بأرقام تخص الاقتصاد المصري بعد الأزمة، فالمجلس الآن يناقش أرقام وبيانات بعد الأزمة، فعن نسبة الدين في بريطانيا والتي بلغت ٤٥%، أوضح الوزير أن هذه النسبة كانت عن عام ٢٠٠٨ وأضاف أن عام ٢٠٠٩ بلغت ٧٣% ومتوقع أن تصل إلى ٨٥% عام ٢٠١٠، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة كانت النسبة ٤٧,٩% عن عام ٢٠٠٧ وصلت إلى ٩٢% ومن المتوقع أن تصل في أواخر ٢٠١٠ إلى ١١٤%، وعن فرنسا كانت النسبة ٥٧,٨% وبلغت ٧٧,٥% عام ٢٠٠٩ ومتوقع أن تصل عام ٢٠١٠ إلى ٨٧,٩%، مؤكدا على ضرورة التوافق بين البنود التي تعتمد عليها المقارنة، وأضاف انه لا يجوز مقارنة مصر بدول مقرضه ولكن يجب مقارنتها بدول لديها عجز مزمن بالموازنة، فلا يصح مثلا أن نقارن بالكويت التي تحقق فائض مستمر في الموازنة وكذلك بالنسبة للسعودية التي تحقق فائض ولا يوجد لديها مديونية داخلية أو خارجية، مشيرا إلى أن الحكومة تأخذ في الاعتبار كافة تعليقات الجهاز المركزي وتحاول تنفيذها بالقدر المستطاع.

كما عقب وزير المالية على ما ذكر بشأن وجود اختلاف في أرقام الدين العام بين وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات، حيث نفى وجود أي خلاف مطلقا بين أرقام وزارة المالية والجهاز حول الدين العام، مؤكدا على صحة الأرقام الواردة بتقرير الجهاز، وموضحا إن الخلاف أساسا اختلاف المفاهيم المستخدمة لكل منهما. مشيرا إلى وجود ما يسمى بإجمالي دين الموازنة العامة، وآخر يسمى دين أجهزة الموازنة العامة، ثم إجمالي دين بنك الاستثمار القومي، ثم يأتي إجمالي دين الحكومة العام، ويكمل ذلك صافي دين الحكومة العام، ثم يأتي بعد ذلك دين الهيئات الاقتصادية، موضحا أن تلك التوليفة تعطينا في النهاية إجمالي الدين العام المحلي، مؤكدا على أنها جميعا مفاهيم دولية ومستقر العمل والأخذ بها، وأن طريقة حساب أرقام هذه

الديون لا بد أن تكون دقيقة حيث يتم الأخذ في الاعتبار خصم بعض الأرقام حتى لا يتم حساب ذات الدين مرتين، وقدم الوزير شرحاً وافياً لكل هذه المفاهيم.

وفيما يتعلق بالمعاملة المحاسبية والضريبية للمشروعات الصغيرة، أشار وزير المالية إلى أن المشروعات الصغيرة التي قدمت إقرارات عن الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ سيتم محاسبتها حسب إقراراتها، ولكن بعد صدور معايير محاسبة المشروعات الصغيرة ضريبياً ستأخذ في الاعتبار صيغة تلك المشروعات من خلال ثلاث نماذج (أ، ب، ج)، مشيراً إلى أن الجزء الأكبر من هذه المشروعات تقع في الفئة (أ)، والتي توضح الحصيلة دون الحاجة لدفاتر أو فواتير وبالتالي يتم الحساب على أساس نقدي.

وحول ما ذكر بشأن تأخر إنشاء المجلس الأعلى للضرائب، أوضح وزير المالية أن اقتراح إنشاء هذا المجلس كان من وزارة المالية لإيجاد رقيب محايد على الممول والمصلحة، وتأخر تشكيلة بسبب البحث عن كوادرات محاسبية مؤهلة لهذا العمل فضلاً عن الخبرات السابقة العاملة في مصلحة الضرائب وهو ما تسعى الوزارة إلى الانتهاء منه.

وأضاف وزير التنمية الاقتصادية أن الحساب الختامي يعبر عن كشف حساب الأداء المالي والاقتصادي عن عام مضى، وعبر عن ترحيبه وتقديره بالملاحظات التي أبدتها السيد المستشار رئيس جهاز المحاسبات، ونفى ما ورد في بعض الصحف عن عدم رد الحكومة على ملاحظات الجهاز. وقال إن معدل النمو الاقتصادي كان إيجابياً بالرغم من الأزمة المالية العالمية وأنه غير صحيح القول بأن معدل الفقر قد زاد، طبقاً لملاحظات الجهاز وتقارير المؤسسات الدولية.

• تنويه حول إضافة فوائض اکتوارية من صندوق التأمین الاجتماعي كإيرادات في الموازنة العامة

نوه السيد رئيس مجلس الشعب إلى طلب أحد النواب باستيضاح يتعلق بما ورد في تقرير الجهاز بإضافة فائض اکتوارى من صندوق التأمین الاجتماعي للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام والخاص كإيرادات في الموازنة العامة بالمخالفة لأحكام قانون التأمین الاجتماعي، وقد طالب سيادته رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالرد على ذلك قبل التصويت على التقرير حتى لا يتم التصويت على التقرير وهناك مخالفة للقانون.

وتعقيباً على ذلك أكد رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أن التقرير ذكر أن الفجوة بين الاستخدامات الفعلية وبين الإيرادات والمتحصلات من القروض بلغت ٩٠ مليار جنيه بالرغم من إضافة ٢٤,٣ مليار جنيه للإيرادات الأخرى قيمة الفائض الاکتوارى من صندوق التأمین الاجتماعي للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام والخاص وأن ذلك قد تم بالمخالفة لأحكام المادة الثامنة من قانون التأمین الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبالمخالفة لقرار مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمین الاجتماعي الصادر في ٢٩/٩/٢٠٠٨. وذكر أنه إذا كان مطلوب من الجهاز توصية فليتم النظر في تعديل المادة (٨) من القانون المشار إليه ليؤول الفائض للخزانة العامة، ولكن طبقاً للنص القائم يجب أن يؤول الفائض للصناديق.

وفى تعقيبهِ على تلك الملاحظة أوضح وزير المالية أن العلاقة بين الخزانة العامة وصناديق المعاشات ترتبط بعدد من الأبعاد بعضها يعتمد على حسابات اکتوارية والآخر يعتمد على حسابات مستقبلية لتحقيق زيادة في المعاشات، وأضاف أن أى زيادة في المعاشات تتحملها الخزانة العامة وليست صناديق المعاشات، وذكر طريقتان تتعامل بهما الخزانة العامة مع هذه الزيادة وهما، أن تلتزم الخزانة باستيفاء كافة العداوات الاجتماعية من الآن وحتى نهاية هذه

الصناديق، أو أن تودع في محصلة الصناديق القيمة الرأسمالية لهذه الزيادات للمدى الاكتواري المطلوب. وفي كل الحالات فإن الخزنة العامة للدولة هي المسئولة مسئولية تامة غير مشروطة وغير محددة زمنياً، وهي الضامنة لكافة المعاشات سواء الصادرة من الصندوق أو الصادرة من الخزنة العامة للدولة وأياً كان الموقع الاكتواري في العلاقة بين الخزنة وصندوقى التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام والخاص فإن المعاشات مضمونة ضماناً كاملاً من الخزنة العامة للدولة، مشيراً إلى أنه منذ توليه المسئولية ورث مبلغاً ضخماً من متأخرات الخزنة العامة للصندوق، فتم إصدار صك عام ٢٠٠٧ لاستيعاب هذه المتأخرات ووضعها في الإطار القانونى السليم، وكان البديل هو وضع هذه الأموال مرة واحدة في الصناديق من خلال سحبها من الاقتصاد القومى، أو أن تتحمل الخزنة بالعلاوات التى يتم إقرارها على المعاشات منذ عام ١٩٨٩، والخزنة آثرت وضعها عام بعام حتى لا تهتز قدرة الاقتصاد على النمو. والمحصلة أن الخزنة العامة ملتزمة تماماً بضمان كافة مستحقات أصحاب المعاشات سواء كانت صادرة من الصندوقين أو من الخزنة وهو ما ثبت خلال الثلاثين سنة الماضية.

وفي نهاية حديثه أكد الوزير على أن المجلس له حرية الاختيار فى توفيق الأوضاع بتعديل القانون أو الإبقاء عليه، مع العلم أن القيام بإدخال هذا التعديل فجأة سيؤدى إلى سحب سيولة قدرها أكثر من عشرين مليار جنيه فى السنة من موارد الاقتصاد القومى وذلك من خلال إصدار صكوك كل فترة لاستيعاب هذه المبالغ وهى خاضعة للدراسة الاكتوارية التى يتم إجراؤها بين الخزنة العامة للدولة والصناديق، موضحاً أن الصندوقين مسئولان عن المعاشات فقط، بموجب القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، والقانون ينص بأنه فى حالة إضافة أى مبالغ على المعاشات يلزم تحويلها بالقيمة الرأسمالية كلها عند الإضافة.

كما أوضح رئيس لجنة الخطة والموازنة أن الموازنة العامة للدولة قائمة على أساس نقدى، أى أن ما تم إنفاقه فقط يظهر فى جانب الإنفاق وما تم تحصيله بالفعل يأتى فى جانب الإيرادات، وليس على قاعدة الاستحقاق والتى تضيف إلى ما تم إنفاقه وتحصيله وما هو مستحق ولم يدفع أو ما هو واجب تحصيله ولم يحصل نقداً، ومن هذا المنطلق أكد رئيس اللجنة أن قانون ربط الحساب الختامى سليم بنسبة ١٠٠% نظراً لأن كل ما تم إنفاقه وتحصيله مرصود بالفعل، وذكر أن عدم ربط الحساب الختامى لا يتوقف على ملاحظات يأتى بها الجهاز ويدور بشأنها خلاف ولكن يتعلق بوجود مصروف أو إيراد غير وارد بالحساب الختامى.

وبالنسبة لموضوع تغطية العجز الاكتواري فى صناديق المعاشات، طالب رئيس اللجنة بإعادة النظر فى منظومة الصناديق الممولة بالكامل فى ضوء الزيادة المستمرة لها والتى لا يمكن أن تبنى على أساس حسابات اكتوارية منشأة الآن، وأكد على أن السياق التاريخى لتغطية العجز الاكتواري فى صناديق المعاشات لا يمكن تطبيقه فى مجتمع تزيد قيمة المعاشات فيه بنسب ١٠%، ١٥% كل سنة ويتمويل من الخزنة العامة وليس من الصناديق الخاصة بها، مشيراً إلى أنه على مدى سنوات رأت الحكومة والمجلس أن الظروف تقتضى إقرار زيادة فى المعاشات لا تقرأها قوانين الصناديق فى صورة علاوات خاصة، وطبقاً للقانون يجب تحويل كل ما تفرضه هذه العلاوات من زيادة فى المعاشات على مدى عمر المشتركين وفق للنظام الاكتواري للصناديق فى الموازنة العامة. وهذا كلام غير قابل للتحقيق ولا توجد موازنة فى العالم قادرة على التعامل مع ذلك.

وعرض السيد رئيس لجنة الخطة والموازنة للتقرير التكميلى الذى أعدته اللجنة بناء على طلب من رئيس المجلس، بشأن موضوع الفائض الاكتواري لصندوقى التأمين والمعاشات، وأثره على جانب إيرادات الموازنة العامة والحساب الختامى من ناحية، وجانب الإنفاق من ناحية أخرى،

وأثر هذه القيود على التوازن الكلي للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أوضح من خلاله رئيس اللجنة أن هناك فرق بين الفائض أو العجز النقدي، والفائض أو العجز الاكتواري المحاسبي، حيث يعبر الأول عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات خلال سنة مالية، مثلاً الفرق بين الاشتراكات المحصلة والمدفوعات بنظام المعاشات، وهو ما يتسبب في فائض أو عجز نقدي، أما الفائض أو العجز الاكتواري يتم بحساب كافة الإيرادات المستقبلية للصندوقين على مدار كل الدورة التأمينية للعاملين الحاليين من المسددين للاشتراكات وحساب جميع الالتزامات للأجيال السابقة التي هي الآن وصلت لسن المعاش وحتى خروج جميع المؤمن عليهم الآن إلى سن المعاش وانتهاء الدورة التأمينية لهم، أي انه يتم حساب كافة الإيرادات والالتزامات على مدار مائة سنة قادمة، وذلك ينتج عنه إما فائض أو عجز اکتواري، وذكر رئيس اللجنة أنه بإجراء هذه الدراسة الاکتوارية تبين أنه سينتج فائض اکتواري بحوالي ٢٦ مليار جنيه، وحتى يظهر أن لهذه الصناديق فائض بعد انتهاء الدورة التأمينية بالكامل قامت وزارة المالية بإدخال هذا الفائض في جانب الإيرادات كأنه بالفعل إيراد حقيقي ثم قامت برده مرة أخرى كفيد محاسبي للصناديق في جانب النفقات، أي أن الأثر المترتب هنا صفر، والأثر على توازن الموازنة صفر، وكذلك الأثر على عجز الموازنة صفر، وأكد سيادته على أن الحساب الختامي بأرقامه المدققة سواء فيما يتعلق بالإيرادات وتفاصيلها، أو النفقات وتفاصيلها سليمة تماماً.

أما بالنسبة لما أثير حول مراجعة هذا الفائض فقد اقترح رئيس لجنة الخطة والموازنة أن يكون هذا محل تقرير آخر من لجنة الخطة والموازنة بالتنسيق مع وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات.

وفي نهاية المناقشات وافق المجلس على التقريرين، العام والتكميلي، وعلى إحالتهما وما دار حولهما من مناقشات إلى الحكومة لاتخاذ اللازم في شأن ما ورد بهما. ووافق على مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وعلى ربط الحساب الختامي في موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي كل على حده من حيث المبدأ، وعليه مادة مادة، وعلى الجداول المرفقة به، وعليه في مجموعه، وعليه بصفة نهائية في ذات الجلسة.^{٦٤}

^{٦٤} تولى مراجعة وتدقيق البيانات الواردة بهذا الفصل كل من السادة: عاطف ملش رئيس قطاع الموازنة العامة – منصور محمد عبد الله رئيس قطاع الحسابات الختامية بوزارة المالية.